مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
Qii.media

عينٌ على الأقصى

الملخص التنفيذي

تقرير توثيقي

يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى
ما بين 2026/1/1 و 2026/7/31

تصدره مؤسسة القدس الدّولية
في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى
التقرير العشرون

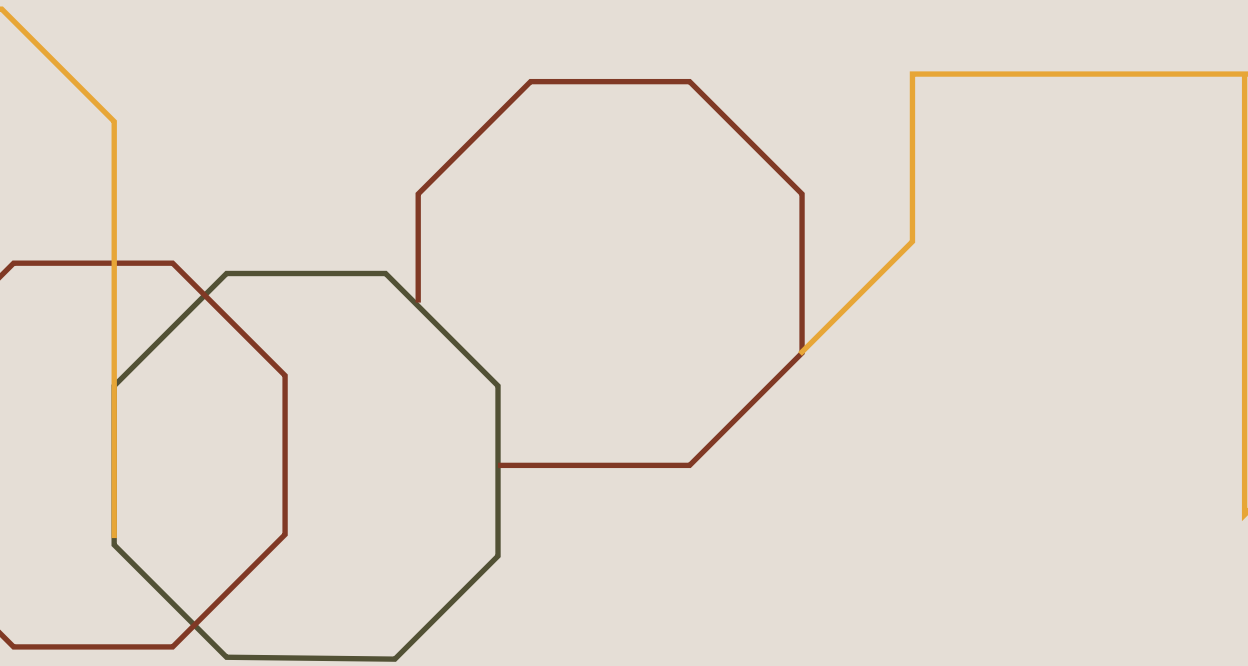

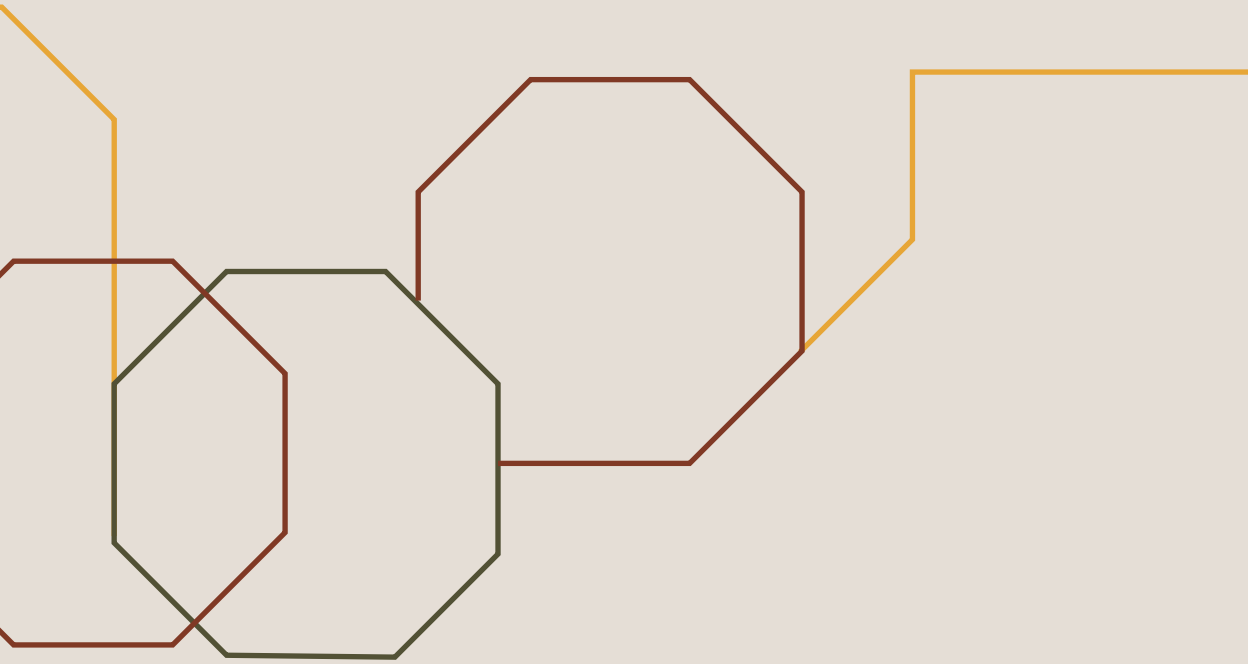

عينٌ علَى الأقصَى

التقرير العشرون

المشاركون في إعداد التقرير

(وفق ترتيب الفصول)

حمدي علي حسين

هشام يعقوب وعمر حمّاد

علي إبراهيم

مراجعة وتحرير

هشام يعقوب

إصدار قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

al Quds International Institution (QII)

مؤسســـة القــدس الدوليـــة

آب/أغسطس 2026

المحتويات

مقدمة التقرير 5

بين يدَي التقرير 9

الفصل الأوَّل: تطوُّر فكرة الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى 11

الفصل الثاني: المشاريع التهويدية في المسجد الأقصى ومحيطه 18

الفصل الثالث: تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى 32

المآلات 46

التّوصيات 49

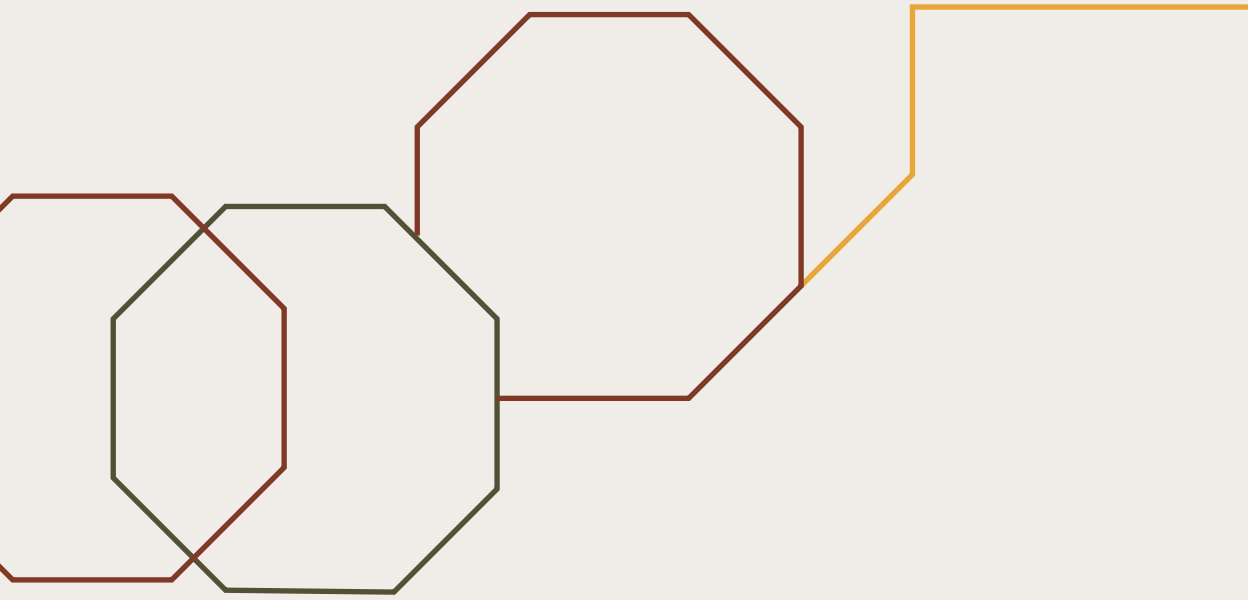

مقدمة التقرير

لم يُبقِ عتاة المتطرفين من المسؤولين الصهاينة لنا حاجة إلى مزيد من البحث عن حقيقة أهداف الاحتلال الصهيوني في المسجد الأقصى، فقد أسرفوا في التصريحات المشفوعة بالسلوكيات العدوانية التي تؤكد أنَّهم يريدون:

- نسف الوضع القائم التاريخي في المسجد الأقصى، وصولًا إلى فرض السيطرة الصهيونية الكاملة عليه.
- وتقويض دور الأوقاف الإسلامية، الجهة الشرعية الوحيدة المخوَّلة إدارة شؤون المسجد.
- وتقليل الحضور الإسلامي في المسجد إلى أدنى حدٍّ ممكن، مع تكبيل أيدي القلة المسلمة التي تتمكَّن من الصلاة في الأقصى، وترهيبها بالاعتقال، والتنكيل، والإبعاد، والغرامات، والمنع من الاعتكاف، والقيود العمرية والجغرافية، إلخ.
- وتشريع أبواب المسجد لاقتحامات المستوطنين، وطقوسهم اليهودية، ومناسباتهم الدينية، والقومية، والسياسية، والاجتماعية، بالتوازي مع تحطيم ما تبقى من قيود كانت تفرضها الشرطة الصهيونية على اقتحامات المستوطنين خشية انفلات الأوضاع أمنيًّا، وتقديم كل التسهيلات المطلوبة لزيادة أعدادهم، وإطالة مدَّة مكوثهم في المسجد.
- إيجاد مناخ تحريضيٍّ عدائيٍّ ضد المسجد الأقصى، لتحويل "جنون" تفجيره أو إحراقه إلى واقع متوقع الحصول، بل أمنية مرغوبة بشدَّة في أوساط المستوطنين المتطرفين وحاخاماتهم.

ينذر تقرير عين على الأقصى العشرون من انكشاف غير مسبوق للمسجد الأقصى، ويمكن أن نختصر مؤشرات هذا الانكشاف بالنقاط الآتية:

- تطور قدرة الاحتلال على تجاوز العقبات التي تحدُّ من تصاعد عدد المقتحمين و"السياح"، فقد سجل التقرير أرقامًا عالية وغير متوقعة لمقتحمي الأقصى، رغم اشتعال جبهات الحروب وانخراط الاحتلال بها، ورغم إغلاق المسجد مدة أربعين يومًا، وهذه المدة تعدُّ الأطول منذ احتلال المسجد بذرائع أمنية.
- ارتفاع نبرة الحديث عن تغييرات جوهرية في الوضع القائم التاريخي في الأقصى، ووضوح هذه النبرة على ألسنة وزراء ونواب صهاينة في تبني سياسة تقويض ما تبقى من الوضع

القائم، وفرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المسجد الأقصى.

- استباحة المسجد الأقصى بالطقوس اليهودية، والرقص، والغناء، ورفع علم الاحتلال، والحديث عن تشريع كل هذه الاعتداءات وغيرها رسميًّا.
- تقييد غير مسبوق لعمل دائرة الأوقاف الإسلامية وصولًا إلى شلِّ حركتها تقريبًا، وانتزاع مزيد من صلاحياتها، ومنع عدد كبير من موظفيها من مزاولة أعمالهم.
- تقدم لافت للاحتلال في مسار قضم مرافق جديدة داخل الأقصى، وتعطيل وظائفها، وقد وثق التقرير وضع الاحتلال يده على خمسة معالم لم تكن تحت سيطرته سابقًا.
- تطور لافت في استهداف الساحات الشرقية، وتنفيذ خطوة عملية باتجاه اقتطاع تلك المنطقة وتخصيصها للمستوطنين، وفرض التقسيم المكاني عمليًّا، وتجلى ذلك عبر نصب خيمة في تلك الساحات إبان اقتحامات "ذكرى خراب المعبد" في تموز/يوليو 2026.
- ضعف غير مسبوق في الموقف الأردني ومواقف الدول العربية والإسلامية.
- شبه غياب لافت للتحركات الشعبية المناصرة للأقصى في القدس، وفلسطين، والدول العربية والإسلامية.

هذه النقاط الموجزة تصوِّر أبرز ما وثَّقه تقرير عين على الأقصى العشرون، وتقرع جرس الإنذار قبل فوات الأوان، وضياع المسجد الأقصى بالكامل.

ومقابل حالة التفرُّق وضعف الأداء العربي والإسلامي، يبيِّن التقرير أنَّ مكوِّنات الاحتلال السياسية، والأمنية، والدينية، والقانونية تتواطأ وتتكامل في ما بينها لتحقيق تقدُّم تلو الآخر باتجاه الإجهاز على المسجد بالكامل، وتسريع خطوات إلحاقه بشقيقه المسجد الإبراهيمي لجهة تقسيمه، وإخضاعه لسلطة الحاخامات والوزارات الإسرائيلية، ومنع رفع الأذان في مآذنه، وتحويله إلى مرتع لرقص المستوطنين وغنائهم وطقوسهم، وتقليص مساحة الحضور الإسلامي فيه إلى أبعد الحدود، وكفِّ يد أي سلطة إسلاميَّة عليه.

تؤكد معطيات التقرير أن المستوى السياسي هو الذي يدفع قُدُمًا بمخططات تقسيم الأقصى، وبناء كنيس فيه، وتشريع الطقوس اليهودية داخله؛ فنتنياهو وفَّر الغطاء اللازم لرأس حربة الحكومة في الهجوم المتواصل والمتصاعد على الأقصى ونسف الوضع القائم فيه، أي وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، وهذا الأخير مع جوقة الوزراء والنواب المتطرفين الذين يعتنقون أفكار "المعبد" المزعوم من حزبه (القوة اليهودية) ومن الليكود تكفَّلوا بإيجاد مناخ عامٍّ

يحرِّض المستوطنين على الجرأة على الأقصى، والتقدم خطوات متسارعة وواسعة في طريق إقصاء الأوقاف والوجود الإسلامي وشطب هوية المسجد، في مقابل تهويده وتهديده وإحكام السيطرة الكاملة عليه.

وبالفعل، لم يتردد جمهور المستوطنين في التجاوب مع الفرص غير المسبوقة التي وفَّرها نتنياهو، وبن غفير، والشرطة، وعصابة الوزراء والنواب من المؤمنين بأفكار "المعبد" المزعوم، فتسابقوا إلى المسجد الأقصى بالآلاف، وبلغ عددهم في مدة الرصد 35107 مقتحمين، وهو رقم يقلُّ عمَّا وثقه تقرير العام الماضي بـ 3768 مقتحمًا فقط، وهذا إنجاز كبير حققه الاحتلال رغم إغلاق الأقصى والحروب التي انشغل بها.

وكانت الشرطة الإسرائيلية حامية جهود إسقاط الوضع القائم التاريخي، والتضيق الشديد على إدارة المسجد الإسلامية، والوجود الإسلامي فيه، وتوفير الحماية والتسهيلات لأفواج المقتحمين التي بلغ عدد المقتحمين في الفوج الواحد أحيانًا، وفي الوقت نفسه ما يزيد على 1000 مستوطن، بعد أن كان عدد المقتحمين في الفوج الواحد لا يزيد على 15 سابقًا.

إذًا، تشير شراسة العدوان الصهيوني على المسجد إلى أنه مقبل على مرحلة جديدة عنوانها حسم مصيره لمصلحة الاحتلال، وقد لا تفصلنا مدة طويلة حتى يحقق الاحتلال ما يصبو إليه، والمعادلة في ما يخصُّ حال الأقصى واضحة ولا تتبدَّل: كلَّما ثبت الفلسطينيون في رباطهم، وكثَّف العرب والمسلمون وأحرار العالم جهودهم في الدفاع عن الأقصى وفلسطين وشعبها، تراجع الاحتلال إلى الخلف، وخاب في تحقيق مآربه. وكلَّما تُرك الأقصى وحيدًا، تغوَّل الاحتلال عليه، وتقدَّم نحو تحقيق حلم "المعبد" المزعوم.

هشام يعقوب
محرِّر التقرير
ورئيس قسم الأبحاث والمعلومات
في مؤسسة القدس الدولية

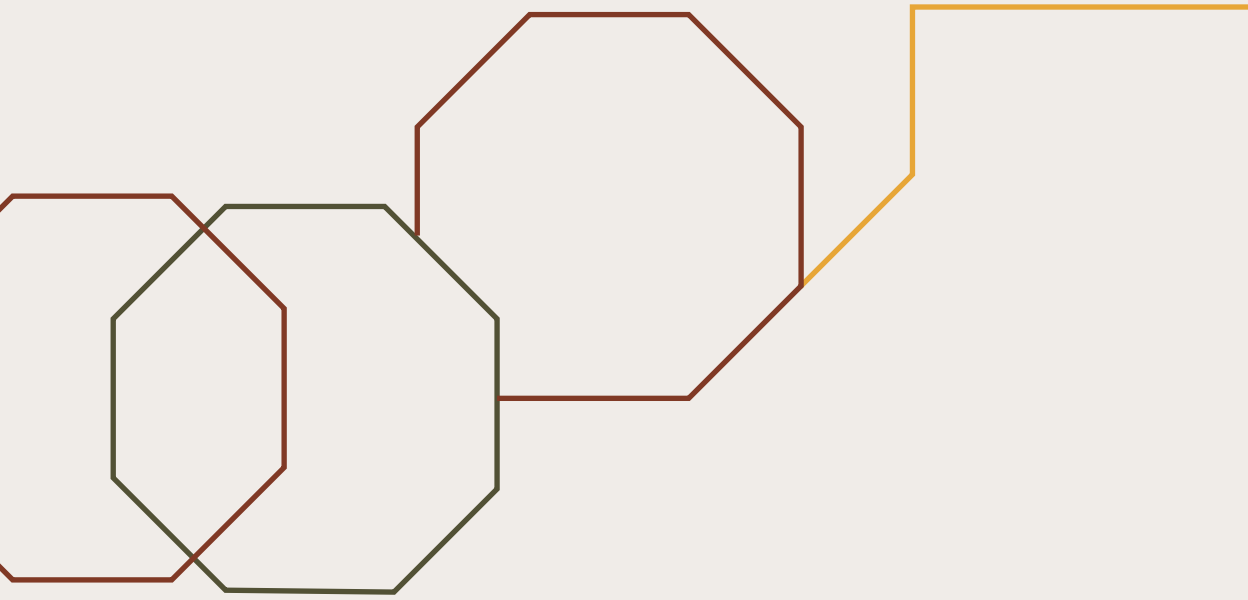

عين على الأقصى - العشرون

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى ويحلّلها

ما بين 2026/1/1 و 2026/7/31

بين يدَي التقرير

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا سنويًّا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير التاسع عشر في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى ما بين 2026/1/1 و2026/7/31. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من ثلاثة جوانب ويختم بالمآلات والتوصيات

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستويات السياسية والدينية والأمنية والقانونية.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل مشاريع التهويد وأعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيِّن مسارها وتطورها على مدار المدة التي يغطيها التقرير، إضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية و"السيَّاح" واستقراء مسارات كل منها ومآلاتها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة، وفرض السيادة الإسرائيلية على المسجد. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال مدة الرصد، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد

لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه إضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق وجودهم وأعمارهم.

رابعًا: المآلات المتوقعة

خامسًا: التوصيات

الفصل الأوَّل:

تطوُّر فكرة الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى

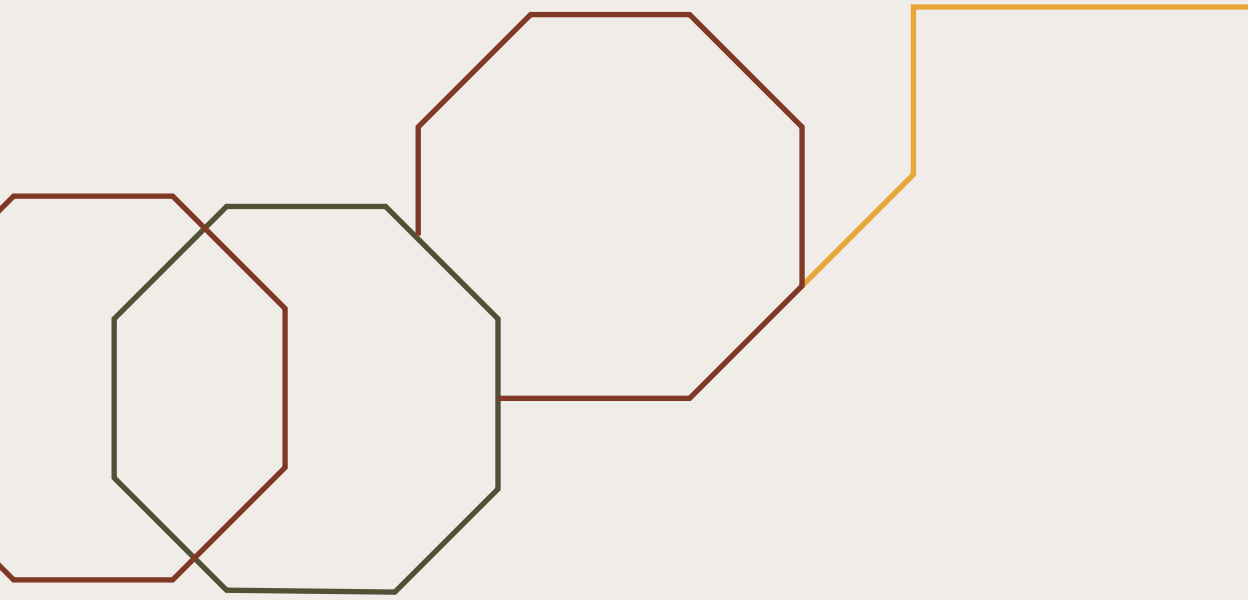

الفصل الأوَّل:
تطوُّر فكرة الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى

كشفت التطورات التي شهدها المسجد الأقصى ما بين 2026/1/1 و2026/7/31 عن انتقال المساعي الصهيونية لتعزيز الوجود اليهودي إلى مرحلة أكثر تقدمًا وتنظيمًا، فلم تعد تقتصر على دعوات جماعات "المعبد" أو عبر اقتحامات أفراد ومجموعات من المستوطنين، بل أصبحت تتحرك ضمن منظومة متكاملة تشارك فيها أطراف سياسية وأمنية ودينية وقانونية، يؤدي كل منها دورًا في توسيع مساحة التغول اليهودي تجاه المسجد وتطبيع الطقوس اليهودية داخله، وذلك في ظل وصول اليمين المتطرف والصهيونية الدينية إلى مواقع متقدمة في مراكز صنع القرار.

يستعرض هذا الفصل مرحلة شديدة الخطورة في مسار الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال عام 2026، إذ تكاملت جهود الأذرع السياسية، والأمنية، والقانونية، والدينية للاحتلال الإسرائيلي لفرض واقع جديد يرمي إلى تغيير "الوضع القائم" وتكريس التقسيم الزماني والمكاني فيه، مستغلّةً ظروف الحرب والتصعيد الإقليمي لتسريع هذه المخططات.

أوّلًا: المستوى السياسي

على الرغم من استمرار رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، في تكرار التزام الاحتلال المعلن بالمحافظة على "الوضع القائم"، أظهرت الممارسات على الأرض أن هذا المفهوم هو تصريح سياسي يخفي حزمًا من السياسات التي تنظم عملية استهداف المسجد وتهويده.

وشكّلت جهود المستوى السياسي الإسرائيلي المتطرف علامة فارقة في فرض التغييرات الميدانية في المسجد الأقصى بما يخدم الرواية اليهودية؛ إذ لم يكتفِ بتكريسها، بل دافع عنها بدعوى أنها لا تمسّ بـ "الوضع القائم"، وأنَّ هذا الوضع لم يطرأ عليه أيّ تغيير. وكان المنعطف الأساسي في هذا السياق وقوف رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو، إلى جانب وزير الأمن القومي بن غفير، خلال جلسة الحكومة في 2026/1/4 ضدّ دعاوى المستشارة القضائية للحكومة التي رأت أن بن غفير يحدث تغييرات جوهرية في الوضع القائم ويتدخل في عمل شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى، وأن ذلك يستوجب إقالته من منصبه؛ إلّا أنّ نتنياهو فنّد هذه الرواية، وزعم أنّه لا تغييرات على الوضع القائم. ورفض نتنياهو تقييد صلاحيات بن غفير في القضايا الحساسة المتعلقة بالأقصى،

وإلزامه بالحصول على موافقة رئيس الحكومة فيها، وفق مطالبة مستشارة الحكومة القضائية، بل ترك الحرية لبن غفير للتعامل مع هذا الملف.

وأعطى موقف نتنياهو هذا دافعًا لبن غفير للمضيّ قدمًا في استغلال الملف الأمني للمسجد الأقصى لإحداث تغييرات على الوضع القائم فيه، فبات تدخّله في عمل شرطة الاحتلال أكثر وضوحًا وتأثيرًا؛ وبرز ذلك حين اقتحم الأقصى في 2026/2/23 ووجّه تعليماتٍ إلى عناصر شرطة الاحتلال يأمرهم فيها بتحقيق الردع في الأقصى واستخدام اليد الحديدية ضد من أسماهم مفتعلي الفوضى (المرابطين). ثم خرج "بن غفير" بمقطع فيديو متباهيًا بمنع المصلين من دخول الأقصى وجعلهم يؤدّون الصلاة في شوارع القدس.

فتح نتنياهو الباب على مصراعيه أمام السياسيين لتقويض ما تبقى من الوضع القائم في المسجد الأقصى، وذلك عبر دفاعه عن سياسات بن غفير التي اعترضت عليها المستشارة القضائية للحكومة كونها تتسبب بتغييرات جوهرية في الوضع القائم. واستغل بن غفير موقف نتنياهو ومضى بقوة في طريق إحداث مزيد من التغييرات عبر تطويع الأجهزة الأمنية التي تعمل تحت إمرته؛ وسار على خطاه عدد من السياسيين الإسرائيليين الذين عملوا بقوة على نسف الوضع القائم، ثمّ زاد الخطاب السياسي حدّة؛ إذ توعّد بن غفير ببناء كنيس في المسجد الأقصى.

وفي هذا السياق، أوعز بن غفير في 2026/4/6 لشرطة الاحتلال بفتح أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين والمستوطنين معًا، على شكل مجموعات متساوية العدد، وذلك عقب اتفاق وقف إطلاق النار بين أمريكا وإيران. وحمل هذا القرار من وزير الأمن القومي رسالة تفيد أنَّ المسؤولين الصهاينة عازمون على إسقاط أي مظهر يوحي بأولوية حضور المسلمين على حساب حضور المستوطنين في الأقصى، بل تكريس الأقصى مكانًا مقدَّسًا مشتركًا. ثمّ كان التصعيد الخطير متمثِّلاً في تعهد بن غفير في 2026/6/16 ببناء كنيس في المسجد الأقصى.

وسار على نهج بن غفير عدد من السياسيين الإسرائيليين؛ فقد تباهى موشيه فيغلين نائب رئيس الكنيست السابق، بمنع المصلين من دخول الأقصى، مشيرًا إلى أنه لم يحدث أيّ انفجار أو انتفاضة ضد هذا القرار، وذلك على سبيل انتقاد من يتخوَّفون من انفجار الأوضاع في القدس بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة على الأقصى.

وشارك 22 سياسيًا من بينهم 9 وزراء و13 عضوًا في الكنيست في التوقيع على عريضة في 2026/5/11 تطالب بفتح أبواب المسجد الأقصى أمام المستوطنين يوم الجمعة 2026/5/15 والسماح لهم بأداء الطقوس اليهودية؛ وذلك لمناسبة حلول ما تسمى "ذكرى توحيد القدس" بالتوقيت العبري. وظهر أن 19 من الموقعين كانوا من حزب الليكود، بما يمثل نحو 60% من كتلته البرلمانية، وهو ما يكتسب دلالة سياسية تتجاوز بن غفير وحزب "القوة اليهودية"؛ إذ يوحي بأن الدفع باتجاه توسيع الاقتحامات والوجود اليهودي في الأقصى أصبح يحظى بقاعدة سياسية أوسع داخل الحزب الذي يقوده رئيس الحكومة نفسه.

وفي 2026/7/16 شارك عدد من أعضاء الكنيست في مؤتمر نظمته ما تسمى "إدارة جبل المعبد" تحت عنوان: "عقد من التحول الإيجابي في جبل المعبد"، وهدف المؤتمر إلى إعادة تعريف الوضع القائم في الأقصى.

ثانيًا: المستوى الأمني

شكل المستوى الأمني المجال الذي تترجم فيه التحولات الدينية والسياسية الى وقائع ميدانية، وتمثل السلوك الأمني الصهيوني تجاه المسجد الأقصى خلال عام 2026 في مسارين: يقوم المسار الأول على تشديد السيطرة على الحضور الإسلامي في المسجد والتضييق على المصلين فيه، والثاني على توسيع المجال للمتطرفين اليهود للدخول وأداء طقوسهم وتوفير الحماية اللازمة لهم.

وترجم هذان المساران بمجموعة من الإجراءات، أبرزها:

- إعادة تشكيل القيادة الشرطية المسؤولة عن القدس بتاريخ 2026/1/4، فقد تولى أفشالوم بيليد قيادة شرطة القدس، بعد إزاحة القائد السابق أمير أرزاني، الذي أفادت تقارير أنه

برزت شرطة الاحتلال بوصفها الذراع التنفيذيّة لمشاريع الاحتلال في المسجد الأقصى، واليد الطولى لتغيير الوضع القائم فيه وفرض التغييرات عليه عبر فرض وقائع ميدانية؛ وقد ظهرت مساعي شرطة الاحتلال في تكريس عدد من الاتجاهات العدوانية في الأقصى، أبرزها:

- إعادة تشكيل قيادة الشرطة المسؤولة عن القدس والمسجد الأقصى، والعمل على استقطاب متطرفين يؤيدون اقتحامات اليهود.
- دخول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى.
- تشجيع اقتحامات المتطرفين للمسجد الأقصى ودعمها.
- إغلاق الأقصى خلال الحرب على إيران.

رفض الاستجابة لمطالب بن غفير بإدخال تغييرات جذرية على الإجراءات المتعلقة بالمسجد الأقصى. وعلى صلة بتطويع الشرطة الإسرائيلية لتنفيذ مخططات بن غفير و"منظمات المعبد"، انطلقت في 2026/6/4 حملة لتجنيد مستوطنين متدينين للعمل ضمن ما يُسمى بـ "وحدة جبل المعبد" الشرطية. وقد حظيت هذه الخطوة بتأييد عدد من الحاخامات الذين أصدروا تصريحات تدعو المتطرفين للانضمام إلى هذه الوحدة الشرطية.

- تقييد دخول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى وتكبيل يد الأوقاف الإسلامية، فقد عملت شرطة الاحتلال على خفض أعداد حُرّاس المسجد الأقصى؛ ففي حزيران/يونيو انخفض عدد الحراس المناوبين خلال المناوبة الصباحية إلى نحو 20 حارسًا فقط، أي ما يقل عن 39% من العدد الرسمي المخصص لكل مناوبة، في حين أُبعد أكثر من 37 حارسًا وموظفًا، وأُلغيت تصاريح دخول 30 موظفًا إداريًا. وأمّا على صعيد تقليص أعداد المصلين، فقد فرضت شرطة الاحتلال قيودًا غير مسبوقة؛ إذ منعت ولأول مرة من هم دون سن الـ 80 عامًا من الدخول، وحرمت آلاف المصلين من الوصول إليه خلال شهر رمضان.
- تشجيع اقتحامات المتطرفين للمسجد الأقصى ودعمها، فقد عملت شرطة الاحتلال على دفع مخططات التقسيم الزماني والمكاني للأقصى قُدُمًا، إذ زادت مدة اقتحامات المستوطنين بمقدار ساعة إضافية خلال الفترة الصباحية، فأصبحت تمتد من الساعة الـ 6:30 صباحًا حتى الساعة 11:30 قبل الظهر. وسمحت بإدخال أوراق ونصوص دينية يهودية إلى داخل المسجد الأقصى بعد أن كانت محظورة، ونصبت خيمة للمقتحمين في "ذكرى خراب المعبد" في الساحات الشرقية.
- إغلاق الأقصى خلال الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران، وكان هذا القرار كأنه اختبار حدود السيطرة الأمنية داخل المسجد الأقصى؛ إذ أغلقت شرطة الاحتلال أبوابه في 2026/2/28 واستمر الإغلاق مدة 40 يومًا، وفرضت خلالها ازدواجية في معايير الدخول إليه؛ ففي الوقت الذي منعت فيه دخول المصلين وحرمت أكثر من 25 موظفًا من الأوقاف الإسلامية من الدوام في أثناء مناوبتهم، سمحت لبن غفير باقتحام الأقصى في 2026/4/6.

ثالثًا: المستوى القانوني

شهدت الساحة التشريعية والقضائية في كيان الاحتلال محاولات متعددة لتمرير قرارات وإجراءات تستهدف المسجد الأقصى المبارك، ويمكن تصنيف أبرز هذه التحركات وفق طبيعتها القانونية على النحو الآتي:

1. مشروعات القوانين والتعديلات التشريعية المرتبطة بالأماكن المقدسة: في 2026/2/25 أقرت الكنيست بالقراءة التمهيدية مشروع تعديل "قانون الأماكن المقدسة"، ومن المتوقع أن يمثل مرجعية قانونية لشؤون الأقصى بعد إقراره النهائي؛ وهذا يعني تكريس تبعية المسجد لوزارات الاحتلال وحاخاماته الذين حصلوا على تعهد باستشارتهم في الأمور المتعلقة بالأماكن المقدسة.

2. قانون تقييد الأذان: في 2026/7/1 أقرت الكنيست بالقراءة التمهيدية ما يسمى بـ "قانون المؤذن" واصفًا صوت الاذان بـ "الضوضاء غير المعقولة". ويقترح مشروع القانون حظر تركيب أنظمة مكبرات الصوت في المساجد وتشغيلها إلا بعد الحصول على ترخيص وتعيين مسؤول مختص لضمان تشغيل النظام وفقًا لشروط الترخيص. ومشروع القانون وإن كان يستهدف مساجد الضفة الغربية بالدرجة الأولى، فإن المسجد الأقصى ليس له استثناء فيه، وقد نشهد تطبيقه عليه، وقد قطع الاحتلال أسلاك الصوت أو منع الأذان في غير مرة، خاصة في مواسم احتفالات اليهود عند حائط البراق.

3. الالتماسات القضائية الرامية إلى مواصلة الاقتحامات وتوسيعها: استخدمت الجماعات الدينية المتطرفة القضاء للضغط على الشرطة، ففي 2026/4/1 تقدمت جمعية "المقر من أجل أرض إسرائيل" بالتماس للمحكمة العليا ضد قائد شرطة القدس ومفوض الشرطة ووزير الأمن القومي للمطالبة بإلغاء منع اقتحامات اليهود، الذي كان مفروضًا منذ اندلاع الحرب على إيران في 2026/2/28. وفي 2026/4/6 لم تمنح المحكمة الجماعات قرارًا فوريًا بإعادة الاقتحامات، بل أبقت الأمر مرتبطًا بالتحديثات والتقديرات الأمنية وانتظرت موقف الدولة والأجهزة المختصة. ثم في 2026/4/8 رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا طلبًا عاجلًا تقدم به اتحاد منظمات "المعبد" للسماح لهم باقتحام المسجد قبل انتهاء عيد الفصح. الجانب الخطير في هذه القرارات القضائية هو أن المحاكم الصهيونية أقرت إغلاق الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى، وكرست مرجعيتها وإدارتها له.

رابعًا: المستوى الديني

تشكل "جماعات المعبد" أحد أبرز روافد مشروع الإحلال الديني في الأقصى، إذ تسعى إلى تحويل الحضور اليهودي في الأقصى من "الزيارة" الطارئة إلى العبادة المنظمة الدائمة الكثيفة. ويظهر بأن مطالب هذه الجماعات أصبحت أكثر اتساعًا من السابق، وباتت تجد قنوات أوسع للتأثير في السياسيين والشرطة. وقد وجهت جماعات "المعبد" نداء إلى نتنياهو بتاريخ 2026/2/10 طالبته فيه بفتح المسجد أمام المستوطنين في العشر الأواخر من رمضان وفي الفترة المسائية، ومنع اعتكاف المسلمين ليلاً، وطالبوه بإدخال معدات خاصة بطقوسهم مثل "الطاليت" و"التفلين".

وعلى صعيد التخطيط لبناء كنيس يهودي داخل المسجد الأقصى ومخططات الجماعات المتطرفة لهدم المسجد، قال الحاخام شموئيل إلياهو بتاريخ 2026/6/12 إن إقامة كنيس يهودي في المسجد أصبحت "واقعية أكثر من أي وقت مضى"، وتوقع إقامة كنيس هناك في وقت قريب. فيما ما زالت الجماعات ذاتها تبذل جهودًا في تكريس المفاهيم والرموز الدينية المرتبطة بقرب تحقيق هذه المخططات، ومنها: "ولادة البقرة الحمراء" المرتبطة بـ "طقوس الطهارة".

وكشفت الحرب على إيران وجه الاحتلال ومستوطنيه الحقيقي تجاه الأقصى؛ إذ نشر عدد من الحاخامات والمستوطنين مقاطع فيديو وصورًا تحرّض على هدم المسجد الأقصى وبناء "المعبد المزعوم" مكانه، أو تحرّض إيران على ضرب الأقصى.

وفي تطور يعكس تناغم حاخامات "منظمات المعبد" وبن غفير، حصل الأخير في 2026/4/19 على تصريح ديني استثنائي من الحاخام دوف ليئور يتيح له اقتحام مرافق المسجد الأقصى، بما فيها المصليات المسقوفة؛ وجدير بالذكر أنّ الفتاوى الدينية اليهودية التقليدية تمنع المستوطنين من دخولها لأسباب تتعلق بالطهارة. ويُعدّ هذا تطورًا خطيرًا؛ إذ من المرجّح أن تصدر تراخيصُ أخرى لسياسيين أو مستوطنين تتيح لهم اقتحام الأماكن المسقوفة في المسجد الأقصى.

وفي قضية "البقرة الحمراء"، أعلن "معهد المعبد" المؤسسة الأم لـ "منظمات المعبد" في 2026/6/16 عن ولادة بقرة حمراء تطابق المواصفات التوراتية، وذلك في إحدى مزارع الأبقار المخصصة لإنتاج الحليب في الجليل. وقد افتتح المعهد منشوره بالإشارة إلى ولادتها في ظل الحرب في الشمال؛ أي أنّه ينظر إلى ذلك بوصفه إشارةً إلهية؛ إذ إنّ البقرة الحمراء وفق الرواية التوراتية يجب أن تكون معجزةً إلهية من دون تدخل بشري، وهو التحدّي الذي جعل عددًا من محاولات المعهد السابقة لتوظيف الهندسة الجينية تُواجَه باعتراضات حاخامية.

الفصل الثاني:
المشاريع التهويدية في المسجد الأقصى ومحيطه

الفصل الثاني:
المشاريع التهويدية في المسجد الأقصى ومحيطه

برز بوضوحٍ جنوح الاحتلال ومؤسساته التهويدية إلى استهداف المسجد الأقصى من الداخل، عبر فرض السيطرة المباشرة على معالم جديدة، وتكثيف اعتداءاته في الجهة الشرقية وذلك بإحداث تغيير فيزيائيّ فيها خدمةً للمستوطنين.

ولم تتوقف ماكينةُ الحفر والتنقيب خلال مدة الرصد؛ إذ ركّز الاحتلال حفرياته في المنطقتين الجنوبية والغربية للمسجد، استكمالاً لمخطط إحكام السيطرة الشاملة على ما تحت الأرض في تلك المساحة، بعدما فرض سيطرته فوق الأرض عقب تدمير حارة المغاربة والاستيلاء عليها عام 1967.

وامتدت أيادي التهويد لتشمل الأحياء السكنية في البلدة القديمة بالقدس عبر مصادرة منازل المقدسيين، وإغلاق المراكز الاجتماعية والتربوية وتحويلها إلى معالم تهويدية. أما في محيط البلدة القديمة، فقد نشط الاحتلال في الترويج الإعلامي الكثيف للمكتشفات الأثرية المزعومة والأنفاق بذريعة ارتباطها بـ "المعبد المزعوم"، بالتوازي مع الشروع في أعمال تنقيب وحفر في مواقع جديدة لم تُستهدف سابقًا. وإضافة إلى ذلك، وظّف الاحتلالُ الذرائع القانونيّة المزعومة للاستيلاء على أراضٍ ومنازل في أحياء بلدة سلوان، لتحويلها إلى حدائق يهودية.

استهدف الاحتلالُ المسجد الأقصى من داخله عبر فرض السيطرة على معالم جديد فيه، وعملَ على إحداث تغيير فيزيائيّ في جهته الشرقية خدمةً للمستوطنين. وشهدت مدة الرصد استمرار أعمال الحفر والتنقيب في المنطقتين الجنوبية والغربية.

واتّجه الاحتلالُ إلى مصادرة منازل المقدسيين والمنشآت الاجتماعية والتربوية داخل البلدة القديمة، وتحويلها إلى معالم يهودية، إضافة إلى إعلانه اكتشافات مزعومة وأنفاقًا جديدة في محيطها بزعم ارتباطها بـ "المعبد المزعوم". بالتوازي مع الشروع في تنفيذ عمليات حفر في أماكن جديدة، وتوظيف الذرائع القانونية للاستيلاء على أراضٍ ومنازل في بلدة سلوان وتحويلها إلى حدائق يهودية لتطويق المسجد الأقصى وحصاره.

إخفاء مئذنة قلعة القدس

استغل الاحتلال أعمال الترميم لمئذنة مسجد قلعة القدس أو "مسجد القلعة" أو "محراب داود" في البلدة القديمة في القدس منذ العام الماضي، لطمس هويّتها الإسلامية والعربية.

استكمال مشروع القطار الخفيف في القدس

تواصل سلطات الاحتلال تنفيذ مشروع "التلفريك"، إذ كشفت مصادر مقدسية في 2026/1/4 عن استمرار التحركات الميدانية للمشروع، وذلك من خلال تنفيذ عمليات هدم لمنازل المقدسيين في بلدة سلوان تمهيدًا لنصب الأعمدة الخاصة به.

هدم الجزء العلوي من مقرّ جمعية الأقصى العلمية الإسلامية (مدارس ورياض الأقصى الإسلامية)

اقتحمت قوّات الاحتلال في 2026/1/7 مقر جمعية الأقصى العلمية الإسلامية (مدارس ورياض الأقصى الإسلامية) فرع المئذنة الحمراء في حارة السعدية في البلدة القديمة من القدس، وعلّقت قرار هدم الجزء العلوي من المقر البالغ مساحتُه 35 مترًا، وأمهلت إدارته أسبوعًا لهدمه، وفي حال عدم الهدم ستقوم طواقم بلدية الاحتلال بذلك.

اقتحام قوّات الاحتلال "دار الحديث الشريف" في المسجد الأقصى

اقتحمتْ قواتُ الاحتلال في 2026/2/3 "دار الحديث الشريف" الواقعة في الجهة الشرقية من المسجد بين مصلى باب الرحمة وباب الأسباط، وكسرت قفل بابها، ومنعت دائرة الأوقاف الإسلامية من تغييره.

افتتاح معرض تهويديّة باسم "بوّابة الجنة" في ساحة البراق

فتحت مؤسسة "تراث حائط المبكى" اليهودية في 2026/2/3 معرضًا تهويديًّا يطلق عليه اسم "بوابة الجنة"، بجوار حائط البراق غرب المسجد الأقصى، وادّعت المؤسسةُ أنّ هذا المعرض يُقدّم للمستوطنين والسياح والشخصيات السياسية عرضًا سمعيًا وبصريًا باستخدام النحت الضوئي ثلاثي الأبعاد لقصة بناء "المعبدين" المزعومين، ويروّج إلى إعادة بناء "المعبد الثالث" مكان المسجد الأقصى، وجرى الافتتاحُ بمشاركة مستشارة الرئيس الأمريكي ترامب لشؤون نصف الكرة الغربي فيفيانا بوفو.

إغلاق مقر جمعية برج اللقلق في البلدة القديمة

بدأ مسلسل استهداف "جمعية برج اللقلق" في البلدة القديمة بالقدس، حين اقتحمت قواتُ الاحتلال المقرَّ في 2026/2/17 واستدعت 20 موظفًا للتحقيق، وعلّقت قرارًا بإغلاق الجمعية مدة 6 أشهر قابلة للتجديد بأمرٍ من وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير"؛ ثم أصدرت بلدية الاحتلال في 2026/2/25 إخطارًا بهدم خيمة الجمعية الواقعة في حي باب حطة. وبناءً على هذه الاعتداءات، قدّمتِ الجمعية طعنًا قانونيًا إلى المحكمة العليا، وعُقِدَتْ جلسةٌ في 2026/7/27 لكن بعد اطلاع المحكمة على ملفٍّ سري قدمته الجهات الأمنية، أوصتِ المحكمة بشطب الالتماس لقرب انتهاء سريان القرار خلال أقل من أسبوعين، واشترطت عقد جلسة استماع مع ممثلي الجمعية قبل أي تمديد للقرار، مع احتفاظ الجمعية بحقها في الطعن في أي قرار جديد.

توسيع حدود ما يعرف بـ "مدينة داود"

أظهرت تحديثات جوهرية نشرها طاقم "المركز العربي للتخطيط البديل" على الموقع الإلكتروني لبلدية الاحتلال بالقدس، في 2026/3/10 تقليص حدود بلدة سلوان لمصلحة إلحاق أجزاء منها بالحي الاستيطاني المسمى "مدينة داود"؛ وهو ما يعكس مساعي الاحتلال المتواصلة لإعادة ترسيم حدود المنطقة خدمةً لمشاريعه التهويدية.

نصب بوّابة حديدية بين سوق القطانين وباب الحديد

نصب مستوطنون في 2026/4/13 بوابة حديدية جديدة بين سوق القطانين وباب الحديد بالقدس، بالقرب من جمعية شباب البلدة القديمة وبمحاذاة حوش الزوربا. وتؤدي هذه البوابة وفقًا لتقارير توثيقية مقدسيّة، إلى خمس بؤر استيطانية مقامة قرب "حوش دودو"، وهذا ما يؤدي إلى تيسير حركة المستوطنين للدخول إلى البلدة القديمة.

إقامة منصّات احتفالية في أرض الحمراء جنوب المسجد الأقصى

نصب مستوطنون في 2026/6/3 خيامًا ومنصاتٍ داخل "الأرض الحمراء" في سلوان، وحوّلوها إلى منصّة لإقامة طقوسهم وحفلاتهم. وأصدرت مؤسّسة القدس الدولية في 2026/6/9 بيانًا خَلُصَتْ فيه إلى أنّ الاحتلال منذ بداية عام 2026 استولى على معالمَ عديدة داخل المسجد الأقصى، وحوّلها إلى نقاط عسكرية، وبلغ مجموع المَعالم التي استولى عليها الاحتلال في الأقصى 5 معالم هي: قبّة الإمام الغزالي، دار الحديث الشريف، قبّة موسى، الخلوة الجنبلاطية، قبة سليمان.

اسْتِيلاَءُ شرطة الاحتلال على معالم داخل المسجد الأقصى

أصدرت مؤسسة القدس الدولية في 2026/6/9 بيانًا خَلُصَتْ فيه إلى أنّ الاحتلال منذ بداية عامِ 2026 استولى على معالمَ عديدة داخل المسجد الأقصى، وحوّلها إلى نقاط عسكرية، وبلغ مجموع المعالم التي استولى عليها الاحتلال في الأقصى 5 معالم هي: قبّة الإمام الغزالي، ودار الحديث الشريف وقبة سليمان، وقبّة موسى، والخلوة الجنبلاطية، ومصلى باب الرحمة.

استهداف الحاضنة الجغرافية والديموغرافية للمسجد الأقصى

ركّز الاحتلال جهوده على استهداف الأحياء المقدسية المحيطة بالمسجد الأقصى من خلال مساعي الاستيلاء على عقارات المقدسيين وبيوتهم، ومصادرة الأراضي لبناء ما يُسمى "الحدائق التوراتية".

وفي ما يأتي أبرز استهدافات الاحتلال تحت هذا العنوان ضمن مدة الرصد:

استيلاء الاحتلال على 50 مبنى في شارع السلسلة بالبلدة القديمة

صادقت حكومة الاحتلال في 2025/5/17 على مصادرة 50 مبنى في شارع باب السلسلة الواقع داخل البلدة القديمة في القدس، تمهيدًا لإحلال المستوطنين مكان أصحابها، مستهدفةً بصورة مباشرة الحي الملاصق للمسجد الأقصى، وجاءت هذه المصادقة بعد ضغط من "شركة إعادة بناء وتطوير الحيّ اليهودي في القدس".

استيلاء الاحتلال على قطعة أرض تابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس

اقتحمت قوات الاحتلال في 2026/6/15 قطعة أرض كنسية تابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس تقع قرب حي البستان في بلدة سلوان، وطردت قوات الاحتلال الحارس المسؤول عن رعايتها خالد الزير، وصادرت معدات ومواشي ومركبات، وجرفت نباتات وأشجارًا معمّرة، ثم أحاطتها بسياج وبوابات مغلقة.

وتبلغ مساحة الأرض نحو 11 دونمًا، تذرّعت بلدية الاحتلال للاستيلاء عليها بأمرٍ يتعلق بـ "البستنة وتنسيق الحدائق". ومواصلةً لإجراءاتها التضييقية، وضعت قوات الاحتلال في 2026/6/23 حجارة وصخورًا ضخمة عند المدخل الرئيس للأرض الكنسية لمنع الوصول إليها.

استيلاء المستوطنين على منزل في البلدة القديمة لتحويله إلى كنيس يهوديّ

استولى مستوطنون في 2026/7/26 على عقار تاريخي يعود لعائلة الباشا في البلدة القديمة، وذلك عقب صدور قرار قضائي يقضي بالإخلاء القسري لـ 6 عائلات فلسطينية من المبنى، وعقب تنفيذ القرار، اقتحم المستوطنون المبنى، وغيّروا أقفاله، ورفعوا عليه أعلام الاحتلال، وثبّتوا "المزوزاه" (لفائف تتضمَّن نصوصًا من التوراة) على مداخله.

مشروعا بستان الملك والحدائق اليهودية والعامة في حي البستان

اقتحمت قوّات الاحتلال في 2026/7/12 حي البستان، ووضعت يدها مؤقتًا على أرض لعائلة الطويل، تبلغ مساحتها نحو 4.7 دونمات، وادَّعت البلدية أنّ الأرض بحاجة إلى تنفيذ أعمال تنظيف وبستنة وتحويل الموقع إلى مساحة عامة مفتوحة ضمن مخطط "بستان الملك داود". وأصدرت سلطات الاحتلال في 2026/2/1 قرارًا بهدم 14 منزلاً فورًا في حيّ البستان، متذرعةً بإقامة "حدائق توراتية" مكان تلك المنازل. وفي السياق ذاته، انخرط المستوطنون في المشروع، إذ شرعوا في 2026/1/1 بتنفيذ أعمال زراعة وبستنة في أحد هذه الأراضي المستهدفة.

مشاريع تنسيق الحدائق ومواقف السيارات بوّابة لتشويه معالم القدس

جعل الاحتلال مشروع "تنسيق الحدائق ومواقف السيارات" هدفًا لتشويه معالم القدس العربية والإسلامية، ومنعًا للمقدسيين من استثمار أراضيهم وممتلكاتهم العقارية. وفي السياق، أخطرت بلدية الاحتلال في 2026/1/18 أهالي حيّ البستان، بالاستيلاء على دونم و100 متر من أراضي الحي، بذريعة "تنسيق الحدائق ومواقف السيارات".

الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه

استمرَّ الاحتلال في حفرياته في الجهتين الجنوبية والغربية المحيطة بالمسجد الأقصى، وزعم العثور على اكتشافات يهودية، وحظيت هذه الحفريات والاكتشافات بحفاوة إعلامية كبيرة.

أ. الحفريات في الجهة الجنوبية

واصل الاحتلال تنفيذ حفرياته المكثفة في المحيط المباشر للمسجد الأقصى؛ حيث تتركز الحفريات في الجهة الجنوبية عند منطقة القصور الأموية التي يُطلق عليها الاحتلال تلة "أوفل"، إضافة إلى مشاريع "موقف جفعاتي"، و"مدينة داود"، و"الشارع البيزنطي"، وافتتاح ما يُسمى مشروع "طريق الحجاج". أما في الجهة الغربية، فتتوزع الأعمال في ساحة البراق، وتحت برج داود/مبنى القشلة، إضافة إلى مشروع "غربلة أتربة جبل المعبد".

حفريات في منطقة القصور الأموية (تلة أوفل)

أطلق "معهد أرمسترونغ لعلم الآثار التوراتي" بالتعاون مع "الجامعة العبرية" في أوائل شهر شباط/فبراير دعوةً مشتركةً لاستقطاب المتطوعين للمشاركة في أعمال الحفر والتنقيب في "تلّة أوفل" (Ophel). وجرت أعمال التنقيب في المناطق المصنفة بـ: المنطقة "D" (AREA D) والمنطقة "D1" (AREA D1) والمنطقة "P" (AREA P).

وقد مرّت عمليات التنقيب في هذه المناطق الثلاثة بـ 4 مراحل:

- **المرحلة الأولى:** بدأت في 2026/7/5 وانتهت في 2026/7/9
- **المرحلة الثانية:** بدأت في 2026/7/13 وانتهت في 2026/7/16
- **المرحلة الثالثة:** بدأت في 2026/7/19 وانتهت في 2026/7/22
- **المرحلة الرابعة:** بدأت في 2026/7/26 وانتهت في 2026/7/30

تضمنت أنشطة الحفر إزالة الأتربة والردم، والإعلان عن اكتشافات لمقتنيات زعمت أطقم الاحتلال أنها تعود إلى حقبة "المعبد الثاني" مثل أوانٍ وسيوف وفخاريات، إضافة إلى كشف صخور قديمة، وإزالة بعض الآثار العربية من مواضعها.

مشروع "موقف سيارات جفعاتي"

أعلنت سلطات الاحتلال في 2026/5/15 عن نتائج تنقيبها في مشروع "موقف سيارات جفعاتي"، والتي شملت العثور على أقبية لمبنى سكني كبير يعود إلى حقبة "المعبد الثاني"، إضافة إلى 264 عملة ذهبية تعود إلى عام 613 م داخل مبنى من العصر البيزنطي.

مشروع "مدينة داود"

ادّعى الاحتلال اكتشاف آثار مزعومة ضمن مشروع "مدينة داود" التهويدي، إذ أعلن في 2026/1/21 عن اكتشاف معالم معمارية ضخمة تعود إلى العصر الحديدي، وشبكات مائية واسعة، إلى جانب معالم أثرية تنتمي لحقب تاريخية مختلفة، بينما أعلنت "سلطة الآثار الإسرائيلية" في 2026/3/9 عثورها على ختمين حجريين نادرين من العصر الفارسي في القرن السادس، داخل بقايا مبنًى إداري كبير كان يُستخدم من قِبل مسؤولي المدينة في تلك الحقبة.

وأعلنت الجهةُ ذاتها في 2026/3/22 عن اكتشاف الجزء المفقود من سور مدينة القدس القديم وعُثِر بالقرب من السور على ختم بابلي حجري وأوانٍ فخارية، وعثر داخل أحد المباني المحاذية على صفوف من جرار تخزين تحمل مقابضها أختامًا على هيئة "الوردة" (الروزيت).

وفي اليوم نفسه، زعم الاحتلال اكتشاف تميمة مصرية نادرة يزيد عمرها على 3200 عام في القدس، عُثِر عليها ضمن أتربة أُزيلت من منطقة قريبة من المسجد الأقصى.

وأعلنت "سلطة الآثار الإسرائيلية" في 2026/7/20 عن اكتشاف عوارض خشبية متفحمة في منطقة وادي حلوة ببلدة سلوان، وزعمت السلطة أنّ هذه العوارض تعرضت للحرق في أثناء تدمير المعبد الأول.

حفريات في الشارع البيزنطي المعروف إسرائيليًا بالمنطقة "S2"

أصدرت "سلطة الآثار الإسرائيلية" بالتعاون مع الباحثين موران هاغبي (Moran Hagbi) وجو أوزييل (Joe Uziel) دراسة تناولت نتائج الحفريات في موقع "الشارع البيزنطي" الواقع في الزاوية الشمالية الغربية لـ "مدينة داود" جنوب الأقصى.

جرى العمل تحت الأرض أسفل طبقة ردم يتراوح سمكها بين 6 و8 أمتار وتركزت الدراسة في مجملها على استعراض النتائج والأدلة الأثرية الناجمة عن أعمال التنقيب والحفر؛ إذ أسفرت عن الكشف عن ست طبقات أثرية تمتد زمنيًا من العصر الروماني المبكر (القرن الأول الميلادي) وحتى العصر الإسلامي المبكر (القرن الثامن الميلادي)، وذلك وفق مزاعم سلطة الآثار الإسرائيلية.

افتتاح "طريق الحُجَّاج" أمام المستوطنين

أعلنت إدارة موقع "مدينة داود" التهويدي بالتعاون مع "سلطة الآثار الإسرائيلية" في 2026/2/4 عن افتتاح ما يُسمى "طريق الحجاج" أمام جمهور المستوطنين. ويمتد الطريقُ من بلدة سلوان وصولاً إلى منطقة حائط البراق عند الجدار الغربي للمسجد الأقصى، بطول يتراوح بين 600 و700 متر. وأوضحت السلطةُ أنها عثرت في الموقع على أعداد كبيرة من العملات المعدنية، وطاولة قياس حجرية تُستخدم لمعايرة الأوزان، ومصابيح زيتية، وأوانٍ فخارية، وسيف قصير، فضلاً عن مزاعم كشف قناة صرف صحي أسفل الشارع.

ب. الحفريات في الجهة الغربية

توسيع الحفريات في ساحة البراق

أجرى الاحتلال العديد من أعمال الترميم والتوسعة – حسب زعمه – لساحة البراق غرب المسجد الأقصى خلال مدة الرصد، وادّعى أنها تهدف إلى تحسين البنية التحتية للساحة، واستيعاب أعداد أكبر من المستوطنين. وفي ما يأتي أبرز ما نفَّذه الاحتلال في هذه المنطقة:

- أجرت سلطات الاحتلال في 2026/1/15 أعمال توسعة في ساحة البراق.
- نشر المرشد السياحي المتطرف ديفيد هاعيفري David Ha'ivri في 2026/5/31 على صفحته على إنستغرام صورة تظهر تنفيذ الاحتلال حفريّات في منطقة ساحة البراق.
- نشر أحد المستوطنين مقطّع فيديو في 2026/4/23 أظهر الحفريات التي شرع الاحتلال في تنفيذها في ساحة البراق.
- نشر موقع "jarmaqnet" مقطع فيديو في 2026/4/25 وثّق أعمال الحفريات بجانب حائط البراق.
- كشفت سلطات الاحتلال في 2026/6/16 عن بدء أعمال توسعة جديدة في ساحة البراق.
- شرعت سلطات الاحتلال في 2026/7/17 في أعمال توسعة في ساحة البراق تحت مسمى "التطوير".

حفريات تحت برج داود/مبنى "القشلة" في البلدة القديمة

تواصلت حفريات الاحتلال تحت برج داود ومحيطه في البلدة القديمة، وهذه الأعمال بدأت في أيلول/سبتمبر 2025. وزعم الاحتلال في 2026/1/26 العثور على قطع أثرية نادرة، ثم زعم في 2026/7/26 اكتشاف قالب طيني يعود تاريخه إلى نحو 2600 عام، عُثر عليه تحت منطقة البرج. وادَّعى الاحتلال أنَّ القالب استُخدم لصنع وجه تمثال أنثوي من حقبة "المعبد الأول" المزعوم، ليُعد أول قطعة أثرية من نوعها تُكتشف هناك.

ت. مشروع "غربلة تراب جبل المعبد"

زعم الاحتلال في 2026/2/19 اكتشاف ختم ساساني صغير منحوت من حجر العقيق الكالسيدوني شبه الكريم، ضمن أعمال غربلة تراب "جبل المعبد". وكشف الباحثون في المشروع ذاته في 2026/4/1 عن طبعة ختم طيني "بولا" ادّعوا أنها تعود إلى حقبة "المعبد الأول" ونُقِش عليها بالخط العبري القديم عبارة "يخصّ يداهيه (يدحيى) بن أساياهو (عساياهو)".

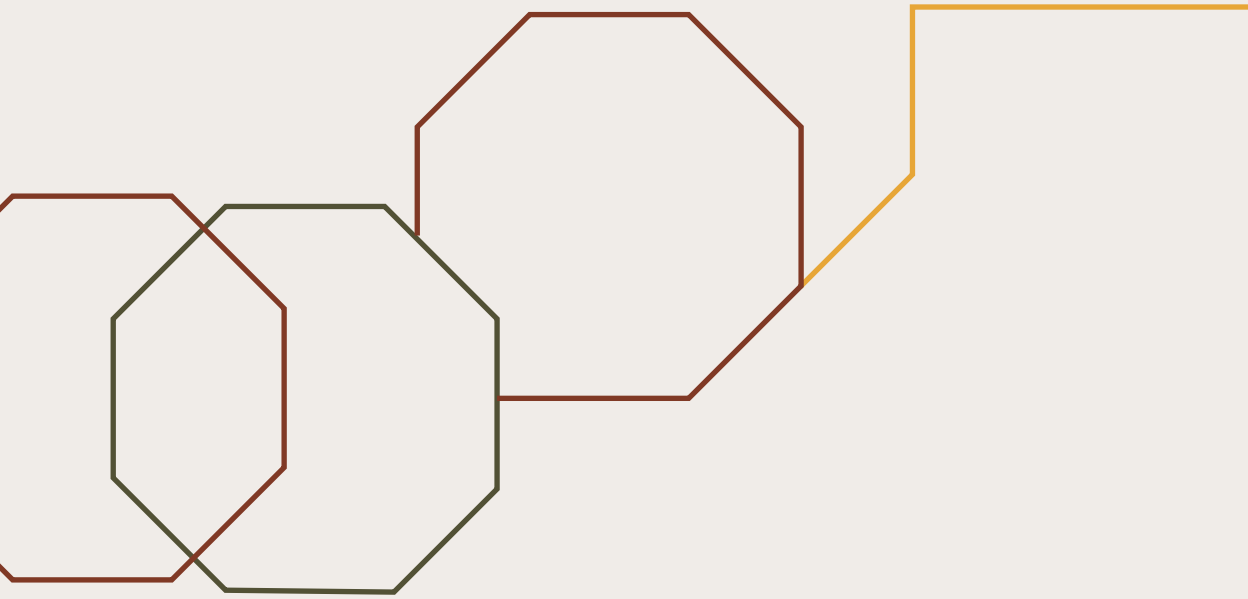

مؤسسة القدس الدولية
Quds International Institution (QII)

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

خريطة رقم 2) أبرز المشاريع التهويدية (الحفريات) المنفذة وقيد التنفيذ في المسجد الأقصى ومحيطه حتى 2026/7/31

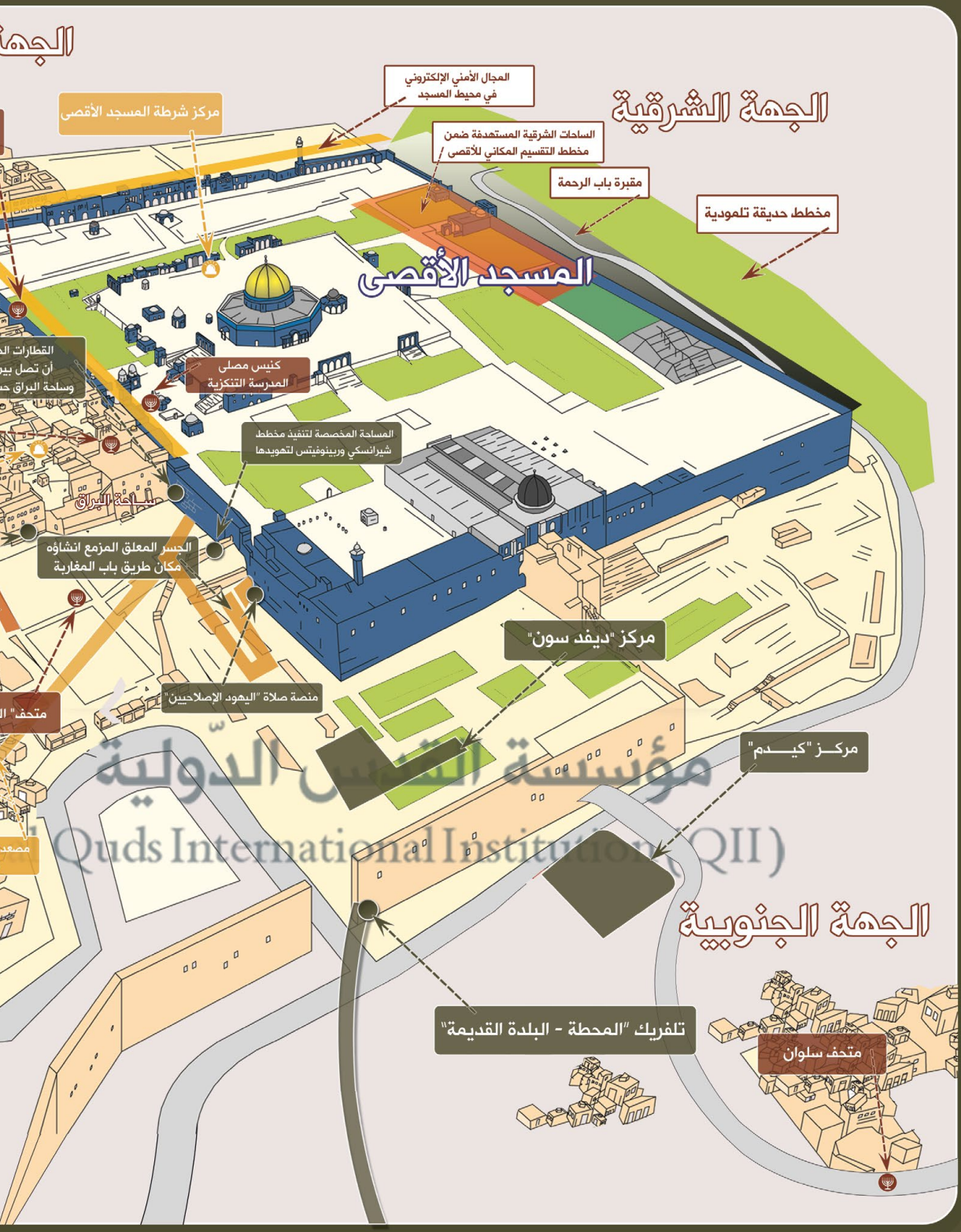
الجهة الشرقية
المجال الأمني الإلكتروني في محيط المسجد
مركز شرطة المسجد الأقصى
الساحات الشرقية المستهدفة ضمن مخطط التقسيم المكاني للأقصى /
مقبرة باب الرحمة
مخطط حديقة تلمودية
المسجد الأقصى
كنيس مصلى المدرسة التنكزية
المساحة المخصصة لتنفيذ مخطط شيرانسكي وربينوفيتس لتهويدها
ساحة البراق
الجسر المعلق المزمع انشاؤه مكان طريق باب المغاربة
مركز "ديفد سون"
منصة صلاة "اليهود الإصلاحيين"
مركز "كيدم"
مؤسسة القدس الدولية
(Quds International Institution (QII
الجهة الجنوبية
تلفريك "المحطة - البلدة القديمة"
متحف سلوان

(خريطة رقم 1) أبرز المشاريع التهويدية المنفذة وقيد التنفيذ في المسجد الأقصى ومحيطه حتى 2026/7/31

الفصل الثالث:
تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

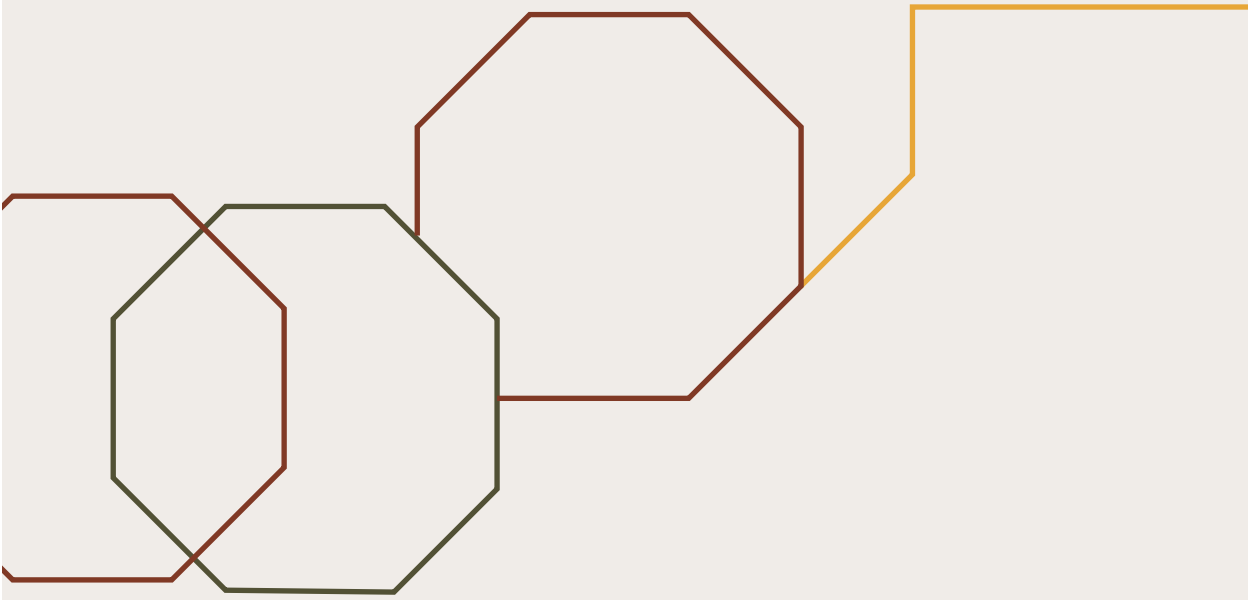

الفصل الثالث:
تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

ما زال المسجد الأقصى يواجه محاولات متواصلة من أذرع الاحتلال لتغيير هويته، من خلال فرض الوجود اليهودي داخله، وتترافق هذه المحاولات مع مساعٍ لإفراغ الأقصى من الوجود البشري الإسلامي الذي يُعدّ الركيزة الأساسية في مواجهة الاعتداءات اليومية والمخططات التهويدية، ومع كل خطوة تستطيع أذرع الاحتلال من خلالها إضعاف الوجود الإسلامي داخل الأقصى، تسجل في المقابل نقطة تدعم الوجود الاستيطاني داخله، وهذا ما يفتح المجال أمام تحويل الوجود اليهودي في الأقصى من وجودٍ عابر محصور بساعات الاقتحام شبه اليوميّة، إلى وجودٍ دائم.

ويتناول هذا الفصل مروحة الاعتداءات السابقة وغيرها، إضافةً إلى خطط الاحتلال وإجراءاته التي تستهدف المسجد الأقصى، وسعيه إلى فرض الوجود اليهودي داخله ما بين 2026/1/1 و2026/7/31. إضافةً إلى تسليط الضوء على أبرز مواسم اقتحام الأقصى، وما يتصل بها من جداول تفصيليّة تتناول الاقتحامات السياسيّة واقتحامات الطلاب اليهود، إلى جانب معطيات تتعلق باستهداف موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، وإبعاد المرابطين عن المسجد. ونقدم للباحثين والمهتمين رصدًا لأعداد المقتحمين والأطياف المشاركة فيها، ومقارنات بيانيّة تُسهم في رسم صورة عامة لما يجري في الأقصى.

أولًا: اقتحام المسجد الأقصى

تواصلت اقتحامات المسجد الأقصى في أشهر الرصد، وسط إجراءات مشددة تفرضها قوات الاحتلال عند أبواب المسجد وفي أزقة البلدة القديمة، وتصاعدت هذه القيود بقوَّة قُبيل حلول شهر رمضان، وتزامنًا مع إغلاق المسجد الأقصى إثر العدوان على إيران. وعلى أثر فتح أبواب المسجد واصلت أذرع الاحتلال تنفيذ اقتحامات شبه يومية للمسجد، مع تركيزها على حشد أعداد كبيرة من المستوطنين خلال الأعياد والمناسبات اليهودية. وكثفت "منظمات المعبد" خلال مدة الرصد جهودها التحريضية لحشد مزيد من المستوطنين للمشاركة في هذه الاقتحامات.

أ. اقتحامات الشخصيات الرسمية

شكل حضور الشخصيات السياسية الإسرائيلية في مشهد العدوان على المسجد الأقصى، جزءًا من إظهار "السيادة الإسرائيليّة" على المسجد، وإرسال الرسائل تجاه مختلف الأطراف المرتبطة بالمسجد أو الفاعلة في المشهد الفلسطيني. وشهد الرصد الحالي تصاعدًا في عدد الاقتحامات السياسية للأقصى وكثافتها، فقد بلغت ما بين 2026/1/1 و2026/7/31 نحو 13 اقتحامًا، في مقابل 10 اقتحامات رصدها التقرير الماضي ما بين 2025/1/1 و2025/7/31.

شكل حضور الشخصيات السياسية الإسرائيلية في مشهد الاعتداء على المسجد الأقصى، جزءًا من إظهار "السيادة الإسرائيليّة" على المسجد، وأداةً لحشد جمهور المستوطنين في اقتحاماته. وبلغ عدد الاقتحامات السياسية للأقصى 13 اقتحامًا، مقابل 10 اقتحامات رصدها التقرير الماضي. وشارك فيها أعضاء "الكنيست" عميت هاليفي، وأرييل كيلنر، ويتسحاق كروزر، وتسفيكا فوغل، ونيسيم فاتوري، والوزيران المتطرفان إيتمار بن غفير، ويتسحاق فاسرلاوف.

وجاءت أولى هذه الاقتحامات في 2026/1/13 من قبل وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير (حزب القوة اليهوديّة)، الذي اقتحم الأقصى خلال وقت الاقتحامات المسائية، ورافقه خلاله كبار ضباط شرطة الاحتلال.

وشهد الأقصى ثاني الاقتحامات السياسيّة في 2026/2/15، إذ اقتحم عضو "الكنيست" عميت هليفي (ليكود) المسجد، وخلال الاقتحام هاجم هليفي قرار الشرطة القاضي بوقف اقتحامات المستوطنين للأقصى في الوقت المسائي، خلال شهر رمضان. وكان ثاني اقتحام لبن غفير بالتزامن مع اليوم 38 من إغلاق الأقصى، ففي 2026/4/6 اقتحم المسجد برفقة عددٍ من كبار مسؤولي الشرطة، وأعضاء في قيادة الجبهة الداخلية لجيش الكيان. وفي 2026/4/12 قاد بن غفير اقتحامًا ثالثًا للأقصى.

ومع اقتراب الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي من القدس المحتلة في 2026/5/14، طالب 13 سياسيًا إسرائيليًا في 2026/5/5 بفتح أبواب الأقصى أمام المقتحمين بالتزامن مع هذه الذكرى. وعشيتها في 2026/5/13 شارك وزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف (القوة اليهوديّة) في اقتحام الأقصى، ودعا في تصريحاته المستوطنين إلى المشاركة في الاقتحامات، ورؤية ما أسماها "الثورة" التي يقودها بن غفير.

وشهدت الذكرى العبرية في 2026/5/14، مشاركة عددٍ من ساسة الكيان في اقتحامات الأقصى، فقد شارك بن غفير في الاقتحام، ورفع علم الكيان أمام مصلى قبة الصخرة، وأدى رقصات استفزازية وطقوسًا علنية، وبعد الاقتحام كتب بن غفير عبر حسابه على "إكس": "بعد 59 عامًا على تحرير القدس، رفعت علم إسرائيل في جبل المعبد، ويمكن القول بفخر: لقد أعدنا السيادة إلى جبل المعبد". وخلال هذا الاقتحام رافق بن غفير عضو "الكنيست" يتسحاق كروزر (القوة اليهوديّة).

وشكل اقتحام الأقصى بالتزامن مع ذكرى "خراب المعبد" محطة أخرى لتصعيد الاقتحامات السياسيّة، ففي 2026/7/23 شارك في الاقتحام عددٌ من الشخصيات السياسية الإسرائيلية، منهم الوزير إيتمار بن غفير، وعضو "الكنيست" عميت هليفي، ونائب رئيس "الكنيست" نسيم فاتوري (ليكود)، وعضو "الكنيست" السابقة شارين هاسكل.

ب. اقتحامات المتطرفين اليهود

تُشكل اقتحامات المستوطنين اليهود للمسجد الأقصى الأداة الأبرز لفرض الوجود اليهودي داخله، وقد رسخت أذرع الاحتلال الاقتحامات لتكون أخطر الاعتداءات شبه اليومية التي يتعرض لها المسجد، وعملت هذه الأذرع وفي مقدمتها "منظمات المعبد" على رفع كثافتها عامًا بعد آخر، عبر اقتحام الأقصى بصورة شبه يوميّة، وما يرافق هذه الاقتحامات، من أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في ساحات الأقصى، والرقص والغناء، ورفع أعلام الاحتلال، وقد سخرت منظمات الاحتلال المتطرفة الأعياد الدينيّة اليهوديّة والمناسبات الأخرى لرفع أعداد المقتحمين وتكثيف شتى أنواع الاعتداءات على المسجد.

ومع بداية مدة الرصد، عاد إلى السطح التماهي ما بين مستويات الاحتلال المختلفة والمنظمات المتطرفة، ففي 2026/1/21 سمحت شرطة الاحتلال للمستوطنين بإدخال أوراق كُتبت عليها نصوصٌ دينيّة يهوديّة إلى

بلغ عدد المستوطنين اليهود الذين اقتحموا المسجد الأقصى في مدة الرصد الممتدة من 2026/1/1 حتى 2026/8/1، نحو 35107 مقتحمين، من المستوطنين والطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية.

وفي مقارنة مع معطيات التقرير الماضي في عام 2025، تراجعت أعداد مقتحمي الأقصى بنحو 9.7%، فقد شارك في اقتحام الأقصى ما بين 2025/1/1 و2025/7/31 نحو 38875 مقتحمًا. ويعود سبب التَّراجع إلى إغلاق الأقصى نحو 40 يومًا إبَّان الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

الأقصى، وبحسب مصادر مقدسية التقط أحد المستوطنين صورة لواحدةٍ من هذه الأوراق قرب مصلى باب الرحمة، وإلى جانب النصوص الدينيّة تضمنت هذه الأوراق إرشاداتٍ خاصة باقتحام الأقصى. وفي نهاية شهر نيسان/أبريل 2026 أعلنت واحدةٌ من هذه المنظمات المتطرفة أنها تمكنت للمرة الأولى من إدخال نصوص توراتيّة مخصصة للطقوس اليهوديّة إلى داخل الأقصى.

وانعكس إغلاق المسجد الأقصى المبارك ما بين 28 شباط/فبراير و9 نيسان/أبريل 2026، على عددٍ من الأعياد اليهوديّة التي تزامنت خلال 40 يومًا من الإغلاق، وكان من بينها "عيد المساخر" وعيدٍ "الفصح" العبري، أحد أبرز الأعياد اليهوديّة التي تشهد تصاعدًا في العدوان على الأقصى، وعلى الرغم من إغلاق الأقصى بالتزامن مع هذا العيد، فإن المستوطنين تابعوا بحماية من قوات الاحتلال محاولات إدخال القرابين الحيوانية خلاله، ففي 2026/4/5 كشفت مصادر فلسطينية أن هذا العيد شهد 7 محاولات لإدخال القربان إلى أقرب نقاط ممكنة من المسجد.

وفي سياقٍ متصل بالقرابين، لم تقف محاولات إدخالها عند "القرابين الحيوانية" فقط، ولكنها امتدت إلى النباتيّة كذلك، ففي 2026/5/22 اقتحم 9 مستوطنين الأقصى، وكان بحوزتهم "قربان نباتي"، وتمكنت هذه المجموعة من الوصول إلى صحن مصلى قبة الصخرة، بعد الاعتداء على حارسين من حراس الأقصى.

وتابعت أذرع الاحتلال استخدام مختلف المناسبات الإسرائيلية لرفع حدّة العدوان على الأقصى، ومن تلك المناسبات ما يُسمى ذكرى "يوم الاستقلال" بالتقويم العبري، وقد بدأت أذرع الاحتلال استعداداتها لهذه المناسبة، مركزة على رفع علم الاحتلال داخل المسجد الأقصى. وتزامنًا معها في 2026/4/22 اقتحم الأقصى 632 مستوطنًا، وأدى المقتحمون طقوسًا علنية في عددٍ من المواضع داخل الأقصى، وشددت قوات الاحتلال إجراءاتها الأمنية أمام أبواب الأقصى وفي الطرق المؤدية إليه، وشهد الاقتحام ارتداء عددٍ من المقتحمين قمصانًا تحمل علم كيان الاحتلال، بحماية مشددة من عناصر الاحتلال الأمنية.

أما المناسبة الثانية فهي ذكرى احتلال الشطر الشرقي للقدس بالتقويم العبريّ، التي تعرف عبريًا بذكرى "توحيد القدس" فمع اقتراب هذه الذكرى في 15 أيار/مايو 2026، تصاعدت تحضيرات المنظمات المتطرفة لتحقيق قفزة في العدوان على الأقصى، وعملت أذرع الاحتلال على دعوة المستوطنين إلى المشاركة في اقتحامات الأقصى ورفع علم الاحتلال، وفي هذا السياق أطلقت منظمة "بيدينو" المتطرفة في 2026/4/30، حملةً رقمية تدعو من خلالها جمهور المستوطنين إلى رفع علم الكيان في ساحات الأقصى، وركزت في هذه الحملة على اقتحام الأقصى في يوم الجمعة، قبل أن تنتقل لاحقًا للتركيز على اقتحام الأقصى يوم الخميس.

وفي 2026/5/14 بالتزامن مع الاقتحام "التعويضي"، اقتحم الأقصى 698 مستوطنًا بحسب معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية، بينما أشارت مصادر فلسطينية أخرى إلى أن عدد المستوطنين

بلغ نحو 1490 مستوطنًا. وخلال الاقتحام أجبرت شرطة الاحتلال المصلين وموظفي دائرة الأوقاف وطلبة المدرسة الشرعية على البقاء داخل المصليات المسقوفة، ومنعت وجودهم في ساحات الأقصى، وبحسب المعطيات، لم يتجاوز عدد المسلمين الموجودين داخل الأقصى بمن فيهم موظفو الأوقاف وطلبة المدرسة الشرعية نحو 150 شخصًا، في حين تجاوز عدد المقتحمين خلال الساعة الأولى من هذا اليوم أكثر من 200 مقتحم. وشهد الأقصى جملةً من الاعتداءات، فقد رفع عشرات المقتحمين أعلام الكيان في ساحات المسجد، وأدى المقتحمون الطقوس العلنية جماعيًا، وعقدوا "حلقة دراسية" توراتيّة في ساحات الأقصى الشرقية.

وكان آخر الأعياد اليهوديّة التي شملها الرصد ذكرى "خراب المعبد" في 2026/7/23، وشهد الأقصى واحدًا من أقسى أيام الاقتحام والعدوان خلال هذه الذكرى، فبحسب دائرة الأوقاف بلغ عدد مقتحمي الأقصى نحو 4288 مستوطنًا، وتجاوز عدد المستوطنين الموجودين داخل المسجد في وقت واحد 1000 مستوطن، وأدى المقتحمون الطقوس العلنية، إلى جانب الرقص والغناء، والتصفيق، ورددوا "التراتيل الدينيّة" بصوتٍ مرتفع.

وفي حصيلة جهود أذرع الاحتلال هذه، بلغ عدد اليهود الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك في مدة الرصد الممتدة من 2026/1/1 حتى 2026/7/31، نحو 35107 مقتحمين، من المستوطنين والطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية. توزعوا على أشهر الرصد كما يُظهر الرسم البياني الآتي:

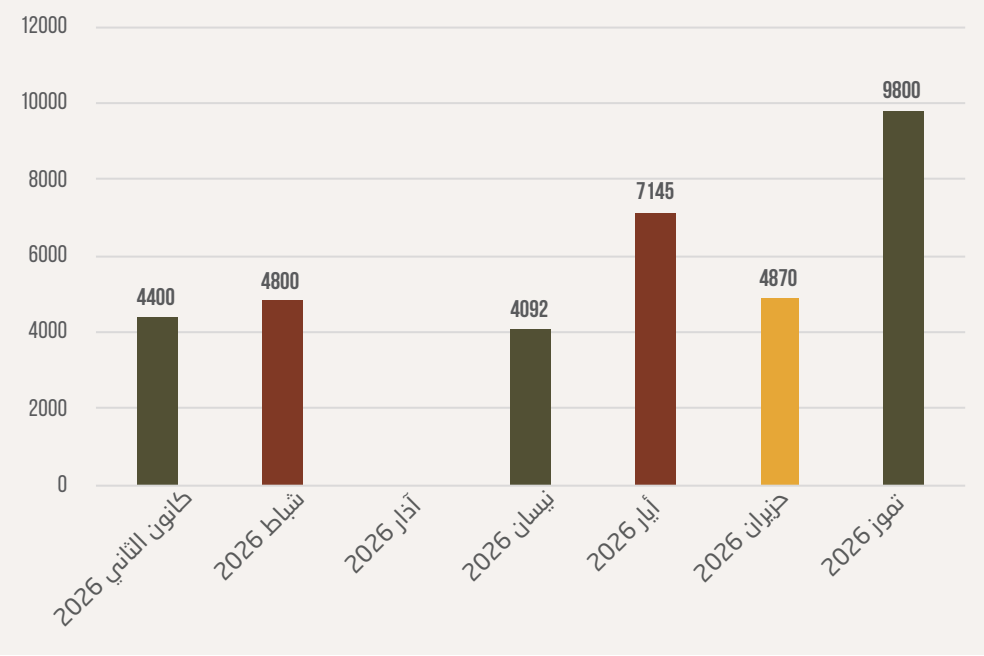

ت. اقتحامات الأجهزة الأمنية

رسخت أذرع الاحتلال الأمنية دورها واحدة من أدوات فرض السيطرة على الأقصى، لتتحول في السنوات الأخيرة إلى الرديف الأهم للمستوطنين خلال اقتحامات المسجد، فقد أصبحت الأداة الأبرز لتثبيت وجود المستوطنين داخل المسجد، وتوفير الحماية لمن يؤدي الطقوس العلنية في ساحات الأقصى، بل أصبحت مشاركة العناصر الأمنية في أداء هذه الطقوس العلنية حدثًا متكررًا، إلى جانب ما تقوم هذه الأذرع من محاولات لفرض السيطرة المباشرة على الأقصى، عبر فرض القيود أمام أبواب المسجد، والتضييق على مكوناته البشرية، والوجود العسكري في عددٍ من المواضع داخل الأقصى.

في سياق تحقيق "السيادة" الإسرائيلية على المسجد، عملت أذرع الاحتلال الأمنية على تعزيز قبضتها الأمنية أمام أبواب الأقصى وفي أزقة البلدة القديمة، وتعاملت مع الأقصى على أنه ساحة حرب، ففي 2026/7/14 نفذت شرطة الاحتلال "مناورات تدريبية حية" داخل باحات المسجد الأقصى المبارك ومصلياته.

وخلال أشهر الرصد ترسخ دور الشرطة والأذرع الأمنية في استهداف عددٍ من المواقع داخل المسجد الأقصى، ومحاولة إفراغها وصولًا إلى السيطرة عليها، وأبرزها مصلى باب الرحمة، وقبة الإمام الغزالي، ودار الحديث الشريف.

ومع اقتراب رمضان 2026، صعدت أذرع الاحتلال الأمنية من إصدار قرارات الإبعاد بحق الشبان الفلسطينيين، ورموز الدفاع عن الأقصى، إلى جانب الاستهداف الممنهج للمرابطين والمرابطات، وقد دأبت قوات الاحتلال على اعتقال أعدادٍ كبيرة من الشباب الفلسطينيين بعد انتهاء صلاة الجمعة، وشهدت أكثر من جمعة خلال شهر كانون الثاني/يناير 2026 هذه السياسة، وتصدر سلطات الاحتلال قرارات الإبعاد بحقهم قبل الإفراج عنهم. وبحسب أحد المحامين تركز شرطة الاحتلال على فئة الشبان والمؤثرين، وفي أيام قليلة اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 50 شابًا من مناطق القدس وضواحيها، ونقلتهم إلى حاجز مخيم شعفاط، حيث جرى تصويرهم أمام أعلام الكيان.

وصعدت قوات الاحتلال من إجراءاتها على أثر قرار إغلاق الأقصى في 2026/2/28، إذ أغلقت أبواب المسجد، وطردت المصلين من داخله، وفرضت المزيد من القيود في أزقة البلدة القديمة، بذريعة إعلان "حالة الطوارئ". وامتد إغلاق المسجد الأقصى 40 يومًا، وفي 2026/4/8 أعلنت سلطات الاحتلال عن إعادة فتح المسجد، حيث أُعيد فتح الأقصى فجر الخميس في 2026/4/9،

أمام المصلين، منها عشرون يومًا من رمضان، مُنعت فيها الصلوات بشكلٍ كامل، بما فيها التراويح، ومُنع فيها الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان، وفي ليلة القدر، وفي صلاة عيد الفطر، وشملت خمس جمَعٍ متتالية.

وشهدت أشهر الرصد، تمديد شرطة الاحتلال ساعات اقتحام الأقصى، فعلى أثر إعادة فتح المسجد في 2026/4/9، مدّدت شرطة الاحتلال أوقات الاقتحام بصورة شبه يوميّة، حتى وصلت إلى نحو ست ساعات ونصف، ففي هذا اليوم فتحت شرطة الاحتلال باب المغاربة أمام المستوطنين عند الساعة 6:30 صباحًا بدلاً من 7:00 كما كان معمولاً به سابقًا، لتصبح ساعات الاقتحام تتم ما بين الساعة 6:30 حتى 11:30 صباحًا، ثم تليها مدة الاقتحامات المسائية ما بين الساعة 1:30 حتى 3:00 بعد الظهر.

ويُشير سلوك الشرطة الإسرائيلية في الأقصى إلى فرض نفسها المتحكمة بمختلف شؤونه، وسعيها إلى التعامل مع الأقصى على أنه ساحة حرب، في سياق الاستعداد لأي مواجهة قادمة، ففي 2026/7/14 نفذت شرطة الاحتلال "مناورات تدريبية حية" داخل باحات المسجد الأقصى المبارك ومصلياته، استمرت أكثر من ساعتين، وشملت إغلاق كل باب من أبواب الأقصى لنحو ربع ساعة أو أكثر، إضافةً إلى إخلاء المصلى القبلي بالقوة، وطرد المصلين من داخله، وشملت هذه المناورات الأمنية أجزاء أخرى من المسجد.

وشهدت أشهر الرصد استمرارًا للتماهي ما بين الأجهزة الأمنية التابعة للكيان، والمنظمات المتطرفة، ومن شواهد هذا التماهي السابقة التي حصلت في 2026/7/23 تزامنًا مع اقتحامات الأقصى في ذكرى "خراب المعبد"، فقد نصبت شرطة الاحتلال خلال الاقتحام خيمة في ساحات الأقصى الشرقية، والتقط وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير صورة أسفل هذه الخيمة، خلال مشاركته في الاقتحام. وأشار مراقبون إلى أن نصب شرطة الاحتلال هذه الخيمة يؤكد حجم التماهي بين المستويين الأمني والسياسي لدى الكيان من جهة، وبين أذرع الاحتلال المتطرفة من جهةٍ أخرى، ومشاركة المستوى الأمني في التمهيد للمضي قدمًا نحو التقسيم المكاني.

وخلال أشهر الرصد ترسخ دور الشرطة والأذرع الأمنية في استهداف عددٍ من المواقع داخل المسجد الأقصى، وأبرزها مصلى باب الرحمة، وقبة الإمام الغزالي، ودار الحديث الشريف، وقبة موسى. ففي 2026/6/9 كشفت مصادر فلسطينيّة عن تفريغ شرطة الاحتلال عددًا من معالم المسجد الأقصى، ومنها المعالم المذكورة، وبحسب هذه المصادر صعدت شرطة الاحتلال خلال الأشهر الماضية سياسة تفريغ عدد من معالم المسجد الأقصى المبارك بذرائع أمنية مُختلقة، وكان آخرها قبة موسى في الجهة الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى، ليصبح عدد المرافق الداخلة في سلسلة الاستهداف أربعة مرافق.

ث. اقتحامات "السياح" الأجانب

تشهد اقتحامات الأقصى شبه اليومية مشاركة كثيفة من قبل السياح الأجانب الذين يدخلون الأقصى من باب المغاربة وبحماية قوات الاحتلال، وتقدم لهم أذرعه المتطرفة جولاتٍ إرشادية في ساحات المسجد، تتناول "المعبد" والأحقية اليهودية المزعومة فيه، في تجاوز واضح للرواية الإسلامية، ولدور دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس.

بلغ عدد مقتحمي الأقصى من فئة "السياح" نحو 29411 سائحًا، في مقابل 28523 سائحًا اقتحموا الأقصى ما بين 2025/1/1 و2025/7/31، وهو ما يعني تصاعدًا في أعداد السياح بنحو 3% على الرغم من الحروب وإغلاق الأقصى أربعين يومًا.

وشهدت أشهر الرصد مشاركة 29411 سائحًا، في اقتحام الأقصى، في مقابل 28523 سائحًا اقتحموا الأقصى ما بين 2025/1/1 و2025/7/31، وهو ما يعني تصاعدًا طفيفًا في أعداد السياح بنحو 3%، ولا يُعدّ هذا الرقم قفزة كبيرة، ولكنه يبرز قدرة الاحتلال على الحفاظ على أعداد مقتحمي الأقصى من السياح، في ظل إغلاق

مقتحمي الأقصى من السياح في أشهر الرصد

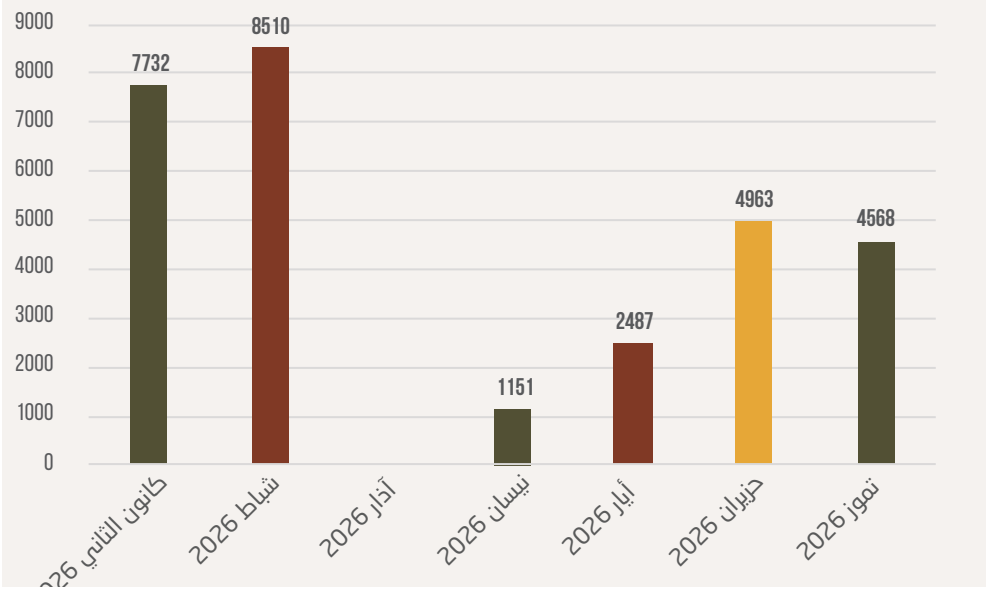

المسجد أربعين يومًا، إلى جانب الحروب التي خاضها الكيان. وتجدر الإشارة إلى أنَّ قسمًا من هؤلاء السياح هو من اليهود العلمانيِّين الذين يرغبون في اقتحام الأقصى، ولكن ليس تحت مظلة "منظمات المعبد" المتطرفة، ولذلك يفضلون الاقتحام مع السيّاح، وتُقدَّم لهم شروحات حول "المعبد" المزعوم.

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد

يُعد التدخل المباشر في إدارة المسجد الأقصى جزءًا أساسيًا من مخططات الاحتلال الرامية إلى تثبيت الوجود اليهودي في الأقصى. ولا تقف تدخلات الاحتلال في إدارة الأقصى، عند حد منعه ترميم معالم المسجد وصيانتها، بل تمتد إلى عرقلة تنفيذ مشاريع العمارة الضرورية، واستهداف كوادر دائرة الأوقاف من خلال استهداف الموظفين والحراس، وتصل إلى محاولات الاحتلال إفراغ المسجد من مكوناته البشرية الإسلامية، من خلال فرض القيود المختلفة على أبواب المسجد، وإصدار قرارات الإبعاد بحق المصلين والمرابطين.

أ. منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

رسخت سلطات الاحتلال في السنوات الماضية سياسة منع عمارة المسجد الأقصى وصيانة مرافقه. ومنذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تنفيذ أي عمليات ترميم داخل المسجد. وقُبيل شهر رمضان منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تجهيز المسجد الأقصى لهذا الموسم، فقد دأبت الدائرة على استباق الشهر بتجهيز المسجد لخدمة المصلين خلال رمضان، فقد منعت سلطات الاحتلال الدائرة من نصب المظلات في الساحات، للوقاية من الشمس والأمطار، ومن تجهيز العيادات الطبية الميدانيّة، ومن التجهيز لإقامة موائد الإفطار داخل الأقصى.

وخلال إغلاق الأقصى فرضت قوات الاحتلال قيودًا مشدّدة على وجود موظفي

رسخت سلطات الاحتلال في السنوات الماضية سياسة منع عمارة المسجد الأقصى وصيانة مرافقه، ومنذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تنفيذ أي عمليات ترميم داخل المسجد الأقصى.

وقُبيل شهر رمضان منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تجهيز الأقصى لهذا الموسم، فقد منعت سلطات الاحتلال الدائرة من نصب المظلات في ساحات الأقصى، ومن تجهيز العيادات الطبية الميدانيّة داخل المسجد، ومن التجهيز لإقامة موائد الإفطار.

الأوقاف في الأقصى، فقد أشارت مصادر محلية إلى أن الصلاة في الأقصى خلال مدة الإغلاق اقتصرت على 5 أشخاص فقط، وهم الإمام، والمؤذن، ومقيم الصلاة، وحارس منبر المصلى القبلي، ومدير المسجد الأقصى.

وفي سياق هذا الحصار المنهج الذي شمل موظفي الأوقاف، ومنعهم من القيام بعملهم خلال إغلاق الأقصى، تكشّف اعتداءٌ آخر متصل بنمو الأعشاب في ساحات الأقصى، بسبب كثرة الأمطار خلال فصل الشتاء، ومع دخول فصل الصيف، وجفاف هذه الأعشاب، ظهر خطر اندلاع حريق محتمل فيها. ففي 2026/5/22 حذرت جهات مقدسية من خطر اشتعال النيران في هذه الأعشاب، خاصة أن سلطات الاحتلال منعت طواقم دائرة الأوقاف من التعشيب منذ إعادة فتح المسجد الأقصى في شهر نيسان/أبريل. وأظهرت مقاطع مصورة من داخل ساحات الأقصى، تراكمًا كبيرًا للعشب الجاف.

ب. تقييد حركة موظفي الأوقاف

يستهدف الاحتلال جميع موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، من حراس وموظفين ومسؤولين، وتفرض عليهم قوات الاحتلال قيودًا مشددة، وتتدخل في أعمالهم، ويتعرضون كذلك إلى اعتداءات جسيمة، في سياق استهداف دور الدائرة وتقليص حضورها في مشهد إدارة الأقصى، فقد شهدت السنوات الماضية تصاعدًا في استهداف حراس المسجد، من خلال تدخل قوات الاحتلال في أعمالهم، ومن ثم اعتقالهم من داخل المسجد أو أمام أحد أبوابه، والاستدعاء المتكرر للتحقيق في مراكز الاحتلال الأمنية.

وفي إطار القيود التي فرضها الاحتلال إبان إغلاق المسجد الأقصى، كشف تقريرٌ لصحيفة "ميدل إيست آي" في منتصف شهر آذار/مارس 2026 أن شرطة الاحتلال كانت

شهدت أشهر الرصد سعي الاحتلال إلى تحجيم دور الأوقاف، وتجلى ذلك بوضوح إبان إغلاق الأقصى. وفي منتصف شهر آذار/مارس 2026، كشف تقريرٌ لصحيفة "ميدل إيست آي" أن شرطة الاحتلال كانت تمنع دخول أكثر من 25 موظفًا من موظفي الأوقاف في الفترة الواحدة.

وتستهدف قوات الاحتلال حراس الأقصى بقرارات الإبعاد، ففي نهاية شهر أيار/مايو كشفت مصادر فلسطينية عن إبعاد نحو 37 حارسًا وموظفًا من مقار عملهم داخل المسجد، ومنذ بداية شهر حزيران/يونيو 2026، أبطل الاحتلال تصاريح 30 موظفًا إداريًّا في الأقصى من الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى منعهم من الالتحاق بعملهم.

تمنع دخول أكثر من 25 موظفًا من موظفي الأوقاف إلى الأقصى في الفترة الواحدة، بذريعة "حالة الطوارئ".

وتستهدف قوات الاحتلال حراس الأقصى بقرارات الإبعاد، ففي نهاية شهر أيار/مايو كشفت مصادر فلسطينية عن إبعاد نحو 37 حارسًا وموظفًا من مقار عملهم داخل المسجد الأقصى المبارك، ومنذ بداية شهر حزيران/يونيو 2026، أبطل الاحتلال تصاريح 30 موظفًا إداريًّا في الأقصى من الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى منعهم من الالتحاق بعملهم. وعلى أثر القرارات السابقة، تكشفت خلال أشهر الرصد واحدة من آثار هذه القيود، ففي 2026/6/23 تحدثت مصادر فلسطينية عن تراجعٍ كبير في أعداد حراس الأقصى وموظفي دائرة الأوقاف، القادرين على أداء مهامهم داخله، وبحسب هذه المصادر تراجع عدد الحراس المناوبين في الفترة الصباحية إلى 20 حارسًا فقط، وهو ما يشكل أقل من 39% من العدد المُعيّن رسميًا لكل مناوبة.

وتابعت سلطات الاحتلال استهداف خطباء المسجد الأقصى، وخاصة الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا وإمام وخطيب المسجد الأقصى، لمواقفه الجريئة ودفاعه الدائم عن الأقصى. ففي 2026/1/7 أصدر رئيس وزراء الاحتلال قرار منع الشيخ عكرمة صبري من السفر. ومع استمرار إغلاق الأقصى في شهر آذار/مارس 2026، ففي 2026/3/6 استدعت قوات الاحتلال الشيخ صبري للتحقيق، بسبب استمرار اعتراضه على إغلاق المسجد الأقصى، وقال صبري عقب الإفراج عنه: "إنني قلت لا يجوز إغلاق الأقصى ولا يجوز تعطيل صلاة الجمعة فيه". وأفرج عن الشيخ بشرط الإبعاد عن البلدة القديمة مدة 15 يومًا. وفي 2026/4/17 منعت شرطة الاحتلال الشيخ عكرمة صبري من دخول الأقصى قُبيل صلاة الجمعة، وعلى أثر المنع استدعت شرطة الاحتلال الشيخ للتحقيق في مركز القشلة في 2026/4/19.

ت. التحكم في دخول المسجد وتقييد حركة المصلين

تقييد دخول المصلين إلى الأقصى والتحكم في حركة المصلين من أبرز أدوات الاحتلال لخفض حجم المكون البشري الإسلامي في الأقصى. وتستخدم قوات الاحتلال لتحقيق هذه الأغراض القيود العمرية أمام أبواب الأقصى، وقد كثفت فرضها بالتزامن مع الأعياد اليهوديّة، وترافق تطبيق هذه السياسات اعتداءات مختلفة، أبرزها الاعتداء على المرابطين واعتقالهم، وصولاً إلى إبعادهم عن المسجد مددًا متفاوتة.

أما على صعيد التحكم بأبواب المسجد الأقصى، فقد رسخت سلطات الاحتلال سياسة إغلاق أبواب المسجد الأقصى، وشهد الرصد أطول مدة إغلاق مرت على المسجد الأقصى بذرائع

أمنية، فمع بداية موجة التصعيد مع إيران في 2026/2/28، أغلقت قوات الاحتلال أبواب الأقصى، ومنعت المصلين من البقاء داخله، وتلا ذلك منع المصلين من أداء الصلوات وصلاة التراويح بالتزامن مع رمضان، واستمرّ إغلاق المسجد أربعين يومًا، شملت ما بقي من رمضان وعيد الفطر، وخمس جُمع، وفي 2026/4/8 أعلنت سلطات الاحتلال عن إعادة فتح المسجد، فقد أُعيد فتحه فجر الخميس في 2026/4/9، أمام المصلين، وفي اليوم نفسه، سمحت سلطات الاحتلال بعودة اقتحامات الأقصى. وفي 2026/7/14 أغلقت شرطة الاحتلال كل باب من أبواب الأقصى لنحو ربع ساعة، خلال إجراء "مناورات تدريبية حية" داخل باحات الأقصى ومصلياته.

بلغ عدد المبعدين عن الأقصى ما بين 2026/1/1 و2026/7/31 نحو 823 مبعدًا، وشملت قرارات الإبعاد مصلين وموظفين في دائرة الأوقاف، ونشطاء من القدس المحتلة، والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

وتُظهر معطيات الرصد أن أعلى عددٍ للمبعدين عن المسجد شهده شهر شباط/فبراير 2026، الذي سجل إبعاد 400 فلسطيني، تلاه شهر كانون الثاني/يناير الذي سجل إبعاد 135 فلسطينيًا، ويأتي تصاعد قرارات الإبعاد في هذين الشهرين، في سياق استباق سلطات الاحتلال حلول شهر رمضان.

ويشكل الإبعاد عن الأقصى أبرز الإجراءات العقابية التي تفرضها سلطات الاحتلال لترهيب المصلين في الأقصى، وتستخدمه سلطات الاحتلال لإفراغ الأقصى من المكون البشري الإسلامي، وتُظهر معطيات الرصد الممتد من 2026/1/1 إلى 2026/7/31 أن عدد المبعدين عن المسجد الأقصى بلغ نحو 823 مبعدًا، وشملت قرارات الإبعاد مصلين وموظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية، ونشطاء من القدس المحتلة، والأراضي المحتلة عام 1948، وتُظهر معطيات الجدول السابق أن أعلى عددٍ للمبعدين عن المسجد شهده شهر شباط/فبراير 2026، الذي سجل إبعاد 400 فلسطينيًا، تلاه شهر كانون الثاني/يناير الذي سجل إبعاد 135 فلسطينيًا، ويأتي تصاعد قرارات الإبعاد في هذين الشهرين، في سياق استباق سلطات الاحتلال حلول شهر رمضان، ومحاولة قوات الاحتلال المتكررة إفراغ الأقصى من والمرابطين.

وتُشير الأرقام إلى قفزةٍ في قرارات الإبعاد بلغت نحو 181%، في مقارنة ما بين معطيات الرصد الحالي، مع معطيات الرصد في تقرير عين على الأقصى التاسع عشر في عام 2025، إذ رصد التقرير إبعاد سلطات الاحتلال نحو 293 فلسطينيًا ما بين 2025/1/1 و2025/7/31. وفي ما يأتي رسم بياني لأعداد المبعدين ضمن أشهر الرصد:

رسم بياني لأعداد المبعدين عن المسجد الأقصى من 2026/1/1 إلى 2026/7/31

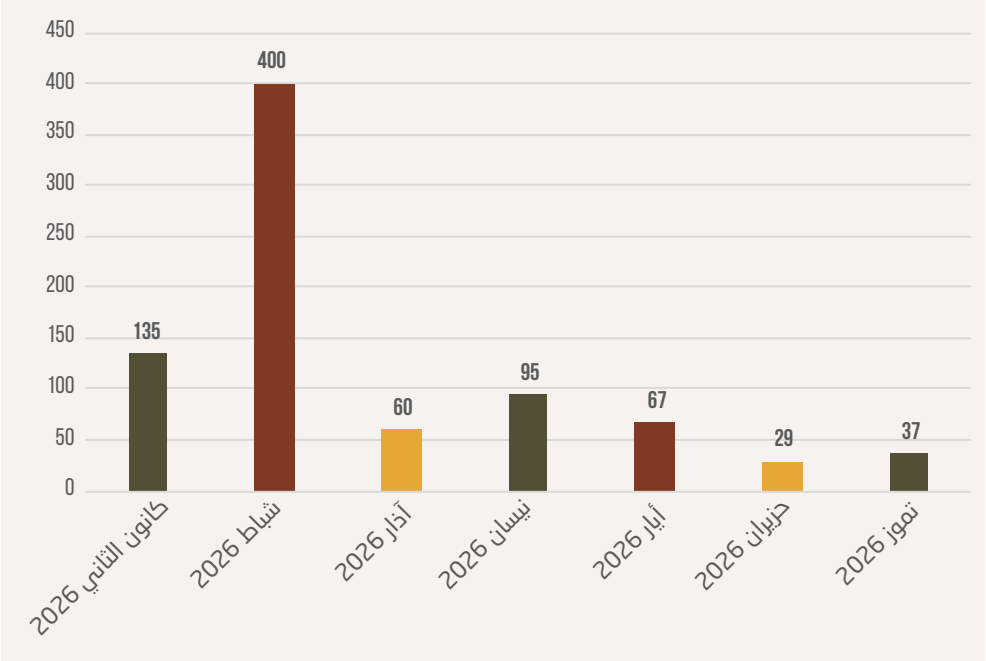

المآلات

- انتقال المطالب الدينية للجماعات المتطرفة إلى مستويات رسمية أكثر ثباتًا، من الحيز الديني إلى السياسي ثم الأمني والقضائي، فقد نشهد محاولة تحويل المزيد من هذه المطالب إلى ترتيبات رسمية، سواء من خلال قرارات الشرطة أو الحكومة أو التشريعات والالتماسات القضائية.
- في ظل الانكشاف التاريخي الحالي، ستسعى أذرع الاحتلال إلى الانتقال من مرحلة "التأسيس المعنوي للمعبد" عبر الطقوس التوراتيّة، إلى محاولة فرض التقسيم المكاني والسيطرة على أجزاء من الأقصى وتخصيصها للمستوطنين اليهود (الأرجح الساحات الشرقية في محيط مصلى باب الرحمة)؛ وذلك تمهيدًا للعمل على بناء كنيس يهودي في تلك المنطقة.
- أمام تصاعد موقع "المعبد" في الخطاب السياسي والشعبي لدى جمهور الاحتلال، ومحاولة "الصهيونية الدينية" خاصة واليمين المتطرف عامة، تحقيق المزيد من "الإنجازات" على أرض الواقع، فإن أذرع الاحتلال التهويديّة ستسعى إلى رفع أعداد المستوطنين المُقتحمين للمسجد الأقصى، مدفوعة بنشوة ما استطاعت تحقيقه في الاقتحامات المركزية التي مضت في عام 2026، وستسعى إلى الاستفادة من الدعم السياسي والأمني الكبير الذي تحظى به، لفرض المزيد من الوقائع داخل الأقصى، وخاصة ما يتصل بتكثيف أداء الطقوس اليهوديّة العلنية، وإدخال أدوات الطقوس المختلفة، والسعي نحو اقتطاع أجزاء من المسجد نهائيًا.
- سيشهد المسجد الأقصى تصاعدًا خطيرًا في الغطاء السياسي لاقتحامات المستوطنين، في سياق التحضير لانتخابات "الكنيست"، وتوجيه رسائل لجمهور المستوطنين واليمين منهم على وجه الخصوص، من داخل المسجد الأقصى، وهو ما سينعكس على زيادة مشاركة وزراء في الحكومة وأعضاء في "الكنيست" في الاقتحامات، لإظهار "السيادة الإسرائيلية"، ورفع أعلام كيان الاحتلال، وأداء الطقوس العلنية برفقة حاخامات المنظمات المتطرفة، وزيادة أعداد المقتحمين بالجملة.
- متابعة لمحاولات المستوطنين إدخال القرابين الحيوانية خلال أشهر الرصد، في عيد "الفصح" و"الفصح" الصغير، والتي تزامنت مع إغلاق المسجد الأقصى لنحو 40 يومًا في عام 2026، ستستمر محاولاتهم في إدخال هذه القرابين في موسم الأعياد العبرية القادم الذي يُتوقَّع أنْ يشهد كثافة اقتحامات عالية جدًا.

- ستستغل "منظمات المعبد" ما حققته في عام 2026 وما سبقه، لجهة السماح لها بالرقص والغناء، وتصعيد أداء الطقوس العلنية، وصولًا إلى إدخال أوراق الصلاة وتمديد ساعات الاقتحام، للمطالبة بالمزيد من الاعتداءات على أرض الواقع، كإدخال الأدوات الدينية على غرار لفائف التوراة، وفتح المجال أمام المستوطنين لاقتحام الأقصى في مدة إضافية ثالثة، إلى جانب الاقتحامات الصباحية والمسائية الحالية.
- ستعمد أذرع الاحتلال الأمنية إلى تعميق حالة الشلل في دور دائرة الأوقاف الإسلامية، عبر الاستمرار في منعها من تنفيذ أي أعمال ترميم أو صيانة، وتقليص أعداد الحراس من خلال حملات الاعتقال، وقرارات الإبعاد، وإبطال تصاريح موظفيها من الضفة الغربية.
- قد تتنامى جهود الإدارة الأمريكية باتجاه تحويل إدارة المسجد الأقصى إلى إدارة "مشتركة"، على طريق تسليمه بالكامل لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- ستواصل قوات الاحتلال سياسة تفريغ المسجد الأقصى من مكونه البشري الإسلامي، وتطبيق قيود أمنية وعمرية مشددة على المصلين، مع تصعيد غير مسبوق في قرارات الإبعاد بحق الشبان والمؤثرين وموظفي الأوقاف، خاصة قُبيل المواسم الإسلامية كشهر رمضان، بهدف تفريغ الأقصى من عمقه الشعبي، وتحويله إلى فضاء مستباح من قبل المستوطنين.
- ستواصل أذرع الاحتلال الأمنية استخدام المزيد من الأدوات التقنية لمراقبة المصلين والمرابطين، ونصب المزيد من أدوات الرقابة هذه في محيط المسجد الأقصى، وخاصة الكاميرات المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدام الطائرات المسيّرة الصغيرة لمراقبة المصلين في أيام الجمعة وخلال المناسبات الإسلامية.
- ستمضي أجهزة الاحتلال الأمنية قدمًا في تفريغ عددٍ من معالم المسجد الأقصى بذرائع أمنية مختلقة، مثل مصلى باب الرحمة، وقبة موسى، وقبة سليمان، ودار الحديث الشريف، تمهيدًا لوضعها تحت إدارتها المباشرة بالتدريج، وتحويلها إلى مواقع تهويدية من داخل المسجد الأقصى.
- تكريس التقسيم الزماني للأقصى بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال الاقتحامات، والتقسيم المكاني بمنع المصلين من الوجود في المنطقة الشرقية للأقصى، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ بالبوق، واستباحة جميع أبواب الأقصى والسعي إلى فتح أبواب جديدة للمقتحمين غير باب المغاربة، والعمل على تكثيف عمليات الاقتحام، من خلال رفع عدد المقتحمين في الفوج الواحد، وجعل الاقتحامات تتم بالتزامن وليس بالتتالي، وتخفيض مدة الانتظار أمام باب المغاربة.

- على المستوى العمراني، سيشهد محيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة تصعيدًا في المشاريع التهويدية (القطار الخفيف، المصعد الكهربائي، مراكز الزوار، الحفريات)، بهدف إعادة تشكيل الفضاء البصري والرمزي للقدس، وتطويق الأقصى بسلسلة من الرموز والمعالم اليهودية، على حساب الهوية الإسلامية والتاريخية للمدينة.
- ستجذب أذرع الاحتلال المختلفة المزيد من المستوطنين للمشاركة في اقتحام الأقصى على شكل "سياح"، إلى جانب رفع أعداد السياح الأجانب الذين يشاركون في هذه الاقتحامات، بهدف عودة أعداد مقتحمي الأقصى "السياح"، إلى ما كانت عليه قبل حرب الإبادة والحروب التي خاضها كيان الاحتلال.
- ستواصل سلطات الاحتلال استهداف الحزام الجغرافي والديموغرافي المقدسي المحيط بالمسجد الأقصى، وخاصة في البلدة القديمة وسلوان؛ بهدف الاستفراد بالأقصى، وعزله عن محيطه المقدسي.

التّوصيات

سلطت فصول تقرير عينٌ على الأقصى العشرين الضوء على جملة من المخاطر التي يتعرض لها المسجد الأقصى، وأمام تعاظم هذه المخاطر، ومحاولة الاحتلال الاستفراد بالمقدسيين والمقدسات، نقدم في هذه النقاط جملةً من التوصيات المرتبطة بما يجري في المسجد الأقصى، بهدف رفع مستوى التفاعل مع المسجد وما يتعرض له من أخطار، والإضاءة على أوجب الواجبات للدفاع عنه في الوقت الحاليّ.

1.السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية

- ضرورة الانتقال من سياسة الاكتفاء بالإدانة إلى إجراءات عملية لمواجهة تغوّل الاحتلال في الأقصى، مثل قطع التنسيق مع الاحتلال، ودعم صمود المقدسيين ماليًا وقانونيًا.
- تبني مشروع وطني جامع يضع حماية الأقصى والقدس في صلب أولوياته، بعيدًا من أوهام التسوية الدولية.
- العدول عن سياسة التفرد في إدارة الشأن الفلسطيني، والسعي إلى بناء جبهة فلسطينية فصائلية ومؤسساتية وشعبية متينة تستفيد من إمكانات الشعب الفلسطيني، واستعداده لتقديم التضحيات دفاعًا عن الأقصى، وتتبنى خطة استراتيجية متعددة المسارات لإنقاذ الأقصى؛ فقد أثبتت التجارب أنَّ التفرد يزيد الحالة الفلسطينية تمزُّقًا، وتشتيتًا للجهود، وضعفًا. ومن أفدح الأخطاء في هذا السياق استغلال تداعيات الإبادة الجماعية الصهيونية في قطاع غزة، لاستبعاد شرائح واسعة من المجتمع والقوى والمناطق الفلسطينية، والسعي إلى هندسة المشهد المجتمعي والقيادي الفلسطيني بما يوافق هوى الاحتلال وداعميه ممن يسعون إلى إقصاء كل تيار مناهض للاحتلال في المجتمع الفلسطيني.

2.قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية

- شكل الصمود العظيم للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وانخراطها في ما يعانيه المسجد الأقصى من اعتداءات مختلفة، أنموذجًا بالغ الحضور والأثر، وهذا ما يستوجب من مختلف قوى المقاومة استمرار وضع القدس والأقصى على رأس الأولويات، فلا بد من الحفاظ على التفاعل الحثيث مع تطورات الأحداث في المسجد الأقصى، وإبقاء المسجد

في قلب خطاب فصائل المقاومة الإعلامي وأدائها الميداني، وأن يكون لها دورٌ أكبر في حشد الجماهير للرباط في المسجد، ودعم المبادرات الشعبية لحشد المزيد من المرابطين.

- تظل العمليات الفردية عصية على الاحتلال وأدواته الرقابية والقمعية، وهي حالة مقلقة للاحتلال وخاصة عندما تأتي على أثر الاعتداءات بحق القدس والأقصى، وهذا ما يسمح للفصائل الفلسطينية أن تسهم عبر هذه العمليات في معادلة "تدفيع الاحتلال الثمن"، في مقابل أي اعتداء تقوم به أذرعه بحق المسجد الأقصى والمرابطين. وإن تكثيف هذه العمليات ودعمها وتحمل تداعياتها على المنفذين وعائلاتهم من أوجب الواجبات على فصائل المقاومة.
- وضع القدس والأقصى في صلب عمل الفصائل الفلسطينية ليكون جزءًا أساسيًّا من أي حراك وزيارات ولقاءات وفعاليات تنفذها بها الفصائل على الصعد الشعبية والرسمية.

3. الجماهير الفلسطينية

- من أوجب الواجبات أن يكسر الشعب الفلسطيني في القدس والأراضي المحتلة عام 48 القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال، وأن يعيد حالة الرباط الكثيف في ساحات المسجد الأقصى، لئلا يستطيع الاحتلال "تقويض" مكاسب معركة "طوفان الأقصى"، ولكي يستعيد الشعب الفلسطيني في هذه المناطق دوره الأساسيّ في مواجهة الاحتلال، وعرقلة مخططاته.
- أمام تحقيق الاحتلال قفزات في التحكم بدخول المصلين إلى الأقصى، وتراجع مشهد التصدي لاقتحامات الاحتلال في الأعياد اليهودية وغيرها، من الأهمية أن تُعيد الجماهير وعائلاتها ومؤسساتها تكثيف حضورها في المسجد لمواجهة مخططات الاحتلال، وتكثيف الاعتكاف في المسجد، وإحياء حملة الفجر العظيم.
- تكثيف الرباط في المنطقة الشرقية في الأقصى، وإطلاق مبادرات شعبية خاصة بها، تضمن تنظيفها، وإزالة أكوام الركام منها، وقص العشب اليابس فيها باستمرار، وعمارتها وعدم خلوها ليستفرد بها الاحتلال.
- عرقلة محاولات الاحتلال استهداف المنطقة الشرقية للأقصى، وخاصة مبنى مصلى باب الرحمة، فالاحتلال ما زال يحاول ضرب مكاسب هبة باب الرحمة، وإعادة إغلاق المصلى، في سياق خططه التهويدية التي تضع هذا الجزء من الأقصى ضمن أهدافها.

- مواجهة أطماع الاحتلال أسفل المسجد الأقصى، وهو ملف قابل للتفجر في حال أثر في بنية أحد مباني المسجد الأقصى، خاصة بعد سقوط بعض الحجارة وظهور تشققات في مصلى الأقصى القديم ومصلى قبة الصخرة. وعليه يمكن الجماهير الفلسطينية أن تفرض ترميم الأجزاء التي بحاجة إلى ترميم من الأقصى كما فرضت إزالة البوابات الإلكترونية، وإعادة فتح مصلى باب الرحمة.

4.الأردن

- مع ما تقوم به أذرع الاحتلال من تصعيد استهدف دائرة الأوقاف الإسلامية، ومن خلفها المسؤولية الأردنية الهاشمية في الأقصى، على الأردن رفع سقف مواجهة الاحتلال ومخططاته، وعدم السكوت على الاعتداءات التي تقوض دور الأردن في رعاية المسجد الأقصى، وألا يكتفي الأردن بشجب الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى، بل استخدام أوراق الضغط التي يمتلكها للجم الاحتلال.
- تقديم المزيد من الدعم إلى دائرة الأوقاف الإسلامية المشرفة على المسجد الأقصى، وخاصة رفع أعداد حراس المسجد الأقصى، وتوفير الرعاية القانونية والسياسية والصحية والاجتماعية لموظفي دائرة الأوقاف، وعدم ترك الاحتلال يستفرد بهم.
- من الأهمية بمكان أن يعود التحام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس مع الجماهير المقدسية، وهو التحام بالغ الأهمية لمواجهة المخاطر الكثيرة التي يتعرض لها المسجد الأقصى، فالاحتلال يسعى إلى تقليص صلاحياتها وتأثيرها، وقطع الطريق على إمكانية التحام الأوقاف مع الجماهير ليشكلا معًا سورًا للدفاع عن المسجد.
- حماية العنصر البشري الإسلامي في الأقصى، من خلال توفير الحماية القانونية والمالية اللازمة لمن يتعرض للاعتقال والإبعاد، وعدم ترك المصلين والمرابطين وحيدين في مواجهة تغول الاحتلال وأدواته الأمنية، وهذا ما يسهم في رفد الأقصى بالمزيد من المرابطين.
- تطوير آليات توثيق الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى والمصلون والحراس والمرابطون، وتحويلها من مواد توثيقية متفرقة إلى ملفات قانونية متكاملة، تتضمن الأدلة والشهادات والوثائق والقرارات ذات الصلة، بما يتيح استخدامها أمام المحاكم والهيئات الدولية، والمقررين الخاصين، والمؤسسات الحقوقية الدولية، وتراكمها في مسار قانوني يثبت الطابع المنهج للاعتداءات الإسرائيلية على المسجد ورواده.

5.الحكومات العربيّة والإسلامية

- الوقوف في وجه مخططات الاحتلال الرامية للسيطرة على الأقصى، وتثبيت المستوطنين داخله، وتشكيل جبهة دعم لمواجهة أطماع الاحتلال، وعدم الاكتفاء بإصدار البيانات الجماعية، التي تُحافظ على اللغة الرتيبة ذاتها، والشجب والاستنكار، من دون أي فعل مباشر على أرض الواقع.
- من الضرورة بمكان تقديم الدعم المباشر والسخي للمشاريع التي تعنى بعمارة المسجد الأقصى، ورفد المرابطين بالرعاية القانونية والمالية اللازمة، خاصة الفئات التي تتعرض للاعتقال والإبعاد باستمرار، إضافةً إلى إيجاد حلول مالية مباشرة للذين تُهدَم منازلهم في القدس المحتلة.
- إلغاء الأنظمة العربية والإسلامية قيودها على العمل الخيري، والمؤسسات العاملة للقدس وفلسطين، في سياق السماح لأصحاب رؤوس الأموال والشعوب بتقديم الدعم المباشر للمقدسيين، وإعادة طرح الصناديق الوقفية وتبني مشاريع بعينها في القدس المحتلة.
- تشكيل إطار حقوقي معني بالتنسيق مع المحامين في القدس المحتلة، يهتم بالدفاع عن المعتقلين في القدس المحتلة، وخاصة من يتعرض للاعتقال والإبعاد عن المسجد الأقصى.
- ربط مواجهة اقتحامات جماعات "المعبد" بالمشروع السياسي الذي يحتضنها، وعدم التعامل معها بوصفها مجموعات دينية منفصلة عن مؤسسات الاحتلال، وقد أظهرت الوقائع بأن جزءًا من قيادة هذه الجماعات وصل إلى مواقع صنع القرار في كيان الاحتلال، ولذلك يجب أن يوضح الخطاب الفلسطيني والعربي والإسلامي أن الخطر لا يقتصر على "متطرفين" يتحركون خارج النظام، بل يتعلق بانتقال جانب متزايد من أجندتهم إلى مؤسسات رسمية قادرة على تحويلها إلى سياسات وإجراءات. وهذا يقتضي ربط كل اقتحام أو طقس ديني بالغطاء السياسي والأمني الذي يسمح به ويحميه.

6.على المستوى الشعبي

- إنشاء مرصد فلسطيني وعربي وإسلامي للإنذار المبكر بشأن المسجد الأقصى، يتولى الرصد اليومي للتطورات المرتبطة بالمسجد، ومتابعة التشريعات والقرارات الإسرائيلية، وتصريحات المسؤولين والجماعات المرتبطة بمخططات بناء "المعبد" المزعوم، والتحولات في القيود على دخول المصلين وإجراءات الاقتحامات والطقوس، مع إعداد تقديرات دورية

لمستويات الخطر، والتنبيه المبكر إلى المخاطر التي قد تستدعي تحركًا فلسطينيًا وعربيًا وإسلاميًا عاجلًا.

- إنشاء "خطة طوارئ" إسلامية لمواجهة المخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى، وتحويلها إلى بروتوكولات تنفيذية واضحة، تتضمن سيناريوهات محددة للتعامل مع محاولات فرض التقسيم المكاني، وإغلاق المسجد، مع تحديد أدوار الجهات المعنية، وآليات التحرك الإعلامي والقانوني والدبلوماسي والشعبي، وسرعة الاستجابة المطلوبة لكل سيناريو.
- تتفاعل الشعوب العربية والإسلامية مع الأحداث في القدس والأقصى، ولكنه تفاعل أصبح قاصرًا في كثير من المحطات على التضامن الإلكتروني، وهذا ما يستوجب من الجهات الشعبية المؤثرة إذكاء الفعل الميداني المباشر، وعدم الاكتفاء بالتفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي.
- تأجيج حركات الاحتجاج العالمية، ورفع سقف مطالبها لتجريم الدول والمؤسسات الداعمة للاحتلال، والانتقال إلى تجريم الصهيونية ذاتها كأيديولوجيا استعمارية عنصرية مؤسسة للإبادة، وساعية إلى تهويد المسجد الأقصى.
- الاستمرار في تحميل الأنظمة العربية مسؤولياتها الدينية والقومية والأخلاقية، للدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته، والضغط عليها بمختلف الأدوات والأشكال للقيام بواجباتها.
- على الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني العمل على تأطير جهودها لنصرة القدس والأقصى، وأن يكون في كل بلد عربي وإسلامي إطار يجمع هذه الأطياف تحت مظلة العمل للمسجد الأقصى المبارك، وهذا ما يرفع من قدرة هذه الجهات على الانتشار والتأثير، والتشبيك مع المؤسسات والروابط العالمية، لتصدير قضية القدس والأقصى إلى أطر أوسع وفضاءاتٍ جديدة، والانتقال إلى المناصرة الميدانية والعملية الفاعلة للمسجد الأقصى.
- إطلاق برامج تدريب للشباب العربي والإسلامي حول الدفاع المعرفي والإعلامي والميداني عن القدس والأقصى، وتحويلهم إلى "سفراء للرواية الفلسطينية" وللمسجد الأقصى.
- بناء شراكات دولية مع حركات التضامن العالمية التي برزت بعد حرب غزة، وربطها مباشرة بملف القدس والأقصى.
- إدراج ملف الأقصى في حملات الحفاظ على الآثار العالمية، بالتركيز على تدمير الاحتلال للمعالم الأثرية والتراثية، بما يفتح مسارًا جديدًا لرفض الحفريات أمام محافل غير سياسية.

7. الهيئات والشخصيات الدينية

- الأقصى واحد من أقدس المقدسات الإسلامية، وواحد من ثلاثة مساجد لا تشد الرحال إلا إليها، فعلى العلماء والدعاة تخصيص المسجد الأقصى بالمزيد من الاهتمام، إنّ في تثقيف المؤمنين بأهميته الدينية وموقعه في وجدان المسلمين، أو في نشر ما يتعرض له من اعتداءات ومخططات خاصة في خطب الجمعة، ووسائل التواصل، أو في حث الناس على بذل أقصى الجهود لإنقاذه.
- تصدير قضية الاعتكاف في الأقصى في شهر رمضان وفي أي وقت يشاء فيه المسلمون الاعتكاف في الأقصى، على أنها من الحقوق الإسلامية، وبيان أهمية الاعتكاف وفضله، في سياق رفع الهمم وترسيخ شرعية الاعتكاف والحاجة إليه لعمارة الأقصى وصد المقتحمين.
- من واجب الجهات الدينية الرسمية ووزارات الأوقاف في الدول العربية والإسلامية، أن تضع المسجد الأقصى في أولويات أعمالها، إن من جهة الاهتمام المسجدي، أو مواضيع خطبة الجمعة، وإطلاق مشاريع توأمة بين مساجد في العالمين والإسلامي، والمسجد الأقصى المبارك، وتحويل هذه التوأمة إلى مشاريع عملية (دعم الرباط، كفالة المبعدين، وغيرها).
- على الجامعات والمعاهد أن تُعنى بتأهيل الأئمة والخطباء والباحثين والمختصين بشؤون القدس والأقصى، وأن تضع في مناهجها المواد والمهارات المناسبة.
- تعزيز جهود العلماء والمؤسسات العلمائية، في تعبئة الجماهير العربية والإسلامية، وإطلاق المبادرات الجامعة القادرة على توجيه المزيد من الدعم للمسجد الأقصى خاصة الدعم المالي.

8. الشباب والمؤثرون والإعلاميون والمفكرون، وكل فرد في الأمة

- تطوير محتوى رقمي متجدد باللغات الأجنبية يفضح سياسات التهويد، مع التركيز على نشر اعتداءات الاحتلال وانتهاكاته في الأقصى، على غرار محاولات تقديم "القربان"، وأداء الطقوس العلنية في ساحات الأقصى، وحرمان المصلين المسلمين من دخول الأقصى، وغيرها من انتهاكات.

- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والوسائط المتعددة لمواجهة الدعاية الإسرائيلية التي تُظهر هدم الأقصى وبناء "المعبد"، عبر إنتاج مواد مضادة ترسخ الرواية الفلسطينية الإسلامية الأصيلة.
- مشاركة الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما يقوم به الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات.
- تحفيز الجاليات الفلسطينية والعربية في الغرب، لتكوين لوبي اقتصادي داعم للمشاريع الوقفية في القدس، يحميها من التهويد والاستيلاء، ويدعم مشاريع الرباط في الأقصى، ومختلف المبادرات القانونية والحقوقية.
- إطلاق حملات مقاطعة موجهة للشركات الإسرائيلية أو الداعمة لمشاريع "المعبد" المزعوم، وربطها مباشرة بانتهاكات الأقصى، بما يوسّع المقاطعة من قضية "غزة" إلى "القدس والأقصى".

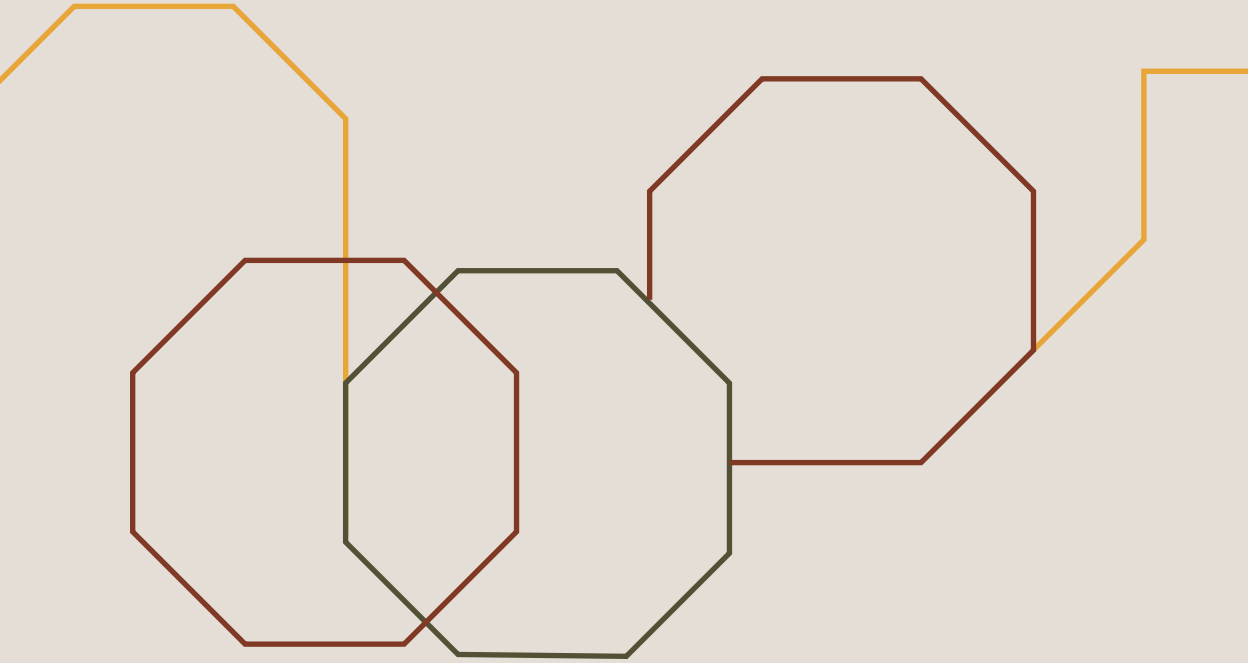

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية الساروﻻ - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alqudsmail.org
www.qii.media

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
Qii.media